

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٦٣** (الاستئناف ١)

الثلاثاء، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة بيكت/السير إمير جونز باري/السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شولكوف
	إندونيسيا	السيد بوديمان
	إيطاليا	السيد أزاريلو
	بلجيكا	السيد بل
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد دويغ
	جنوب أفريقيا	السيدة زيا
	سلوفاكيا	السيد سمتانيا
	الصين	السيدة بي يونغجي
	غانا	السيد كريستشن
	فرنسا	السيد بيك
	قطر	السيد السليطي
	الكونغو	السيد إكوبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برنسك

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (S/2007/186)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي جزر القمر وموريشيوس، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيسة، شغل ممثلا البلدين المذكورين آنفا مقعديهما في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين، على النحو المبين في الجلسة الصباحية، بأن عليهم أن يقصروا بياناتهم على مدة لا تتجاوز خمس دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل بربادوس.

السيد هاكيت (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، بالنيابة عن حكومة بربادوس، أود أن أعرب لكم عن أعمق تقديرنا على الدور القيادي الهام الذي اضطلعت به المملكة المتحدة، وتواصل الاضطلاع به، في زيادة الوعي العالمي بالأخطار الوشيكة التي يمثلها تغير المناخ، فضلا عن جهود حكومتكم في تشكيل استجابة عاجلة ومنسقة لهذه الكارثة العالمية التي تلوح في الأفق.

إننا نشهد أحد أكبر وأخطر التحديات البيئة والإنمائية في تاريخ البشرية - المتمثل، بالتحديد، في السيطرة على تغير المناخ ومكافحته. ونحن، بوصفنا بلدا يقع تماما في مرمى هذه الكارثة العالمية، ندرك دائما التحديات الهائلة للتنمية المستدامة التي يمثلها تغير المناخ والتأثير المرافق له.

إن البلدان النامية أشد عرضة لخطر تغير المناخ، ونحن أقل قدرة على حماية أنفسنا. بل إن التحديات، بالنسبة للدول الجذرية الصغيرة النامية، أكثر تعقيدا وعمقا واحتياجاتنا أكثر إلحاحا. والآثار السلبية لتغير المناخ والظواهر المرتبطة به، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر وتغيير السلوك وزيادة شدة الأعاصير والتغيير في تواتر وتوزيع الحوادث البالغة الأخرى، مثل الفيضانات وحالات الجفاف، تهدد الحياة المعيشية ذاتها ووجود الدول الجذرية الصغيرة النامية، بالرغم من أننا لم نسهم إسهاما يذكر في نشأة المشكلة.

وبإصدار الفريقين العاملين الأول والثاني مؤخرا مساهماتهما في تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ، توجد الآن درجة أكبر من اليقين العلمي في أن التغير الخطير في المناخ حادث بالفعل وأنه ما لم تُبذل جهود عاجلة وطموحة على الصعيد العالمي ستضيع الفرصة لتجنب أن يلحق بنظام المناخ ضرر لا يمكن تصوره ومن المحتمل أن يكون غير قابل للإصلاح. ويصف السير نيكولاس ستيرن ذلك بقوله إننا إذا واصلنا تجاهل تغير المناخ، فسيكون الأثر على الاقتصاد العالمي ''على نطاق مماثل لما يقترن في الأذهان بالحربين العالميتين والكساد الاقتصادي في النصف الأول من القرن العشرين''. ورغم أننا قد نختلف معه في مسائل التوقيت والمكان والمدى، فإن أي أزمة اقتصادية واجتماعية وإنسانية وبيئية بهذا الحجم من المحتمل أن تكون لها تداعيات مؤسفة أخرى، منها ما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين. ولا يوجد عذر علمي أو غير علمي للتباطؤ في اتخاذ إجراء فوري.

وبينما نواجه هذه الأزمة العالمية، سيتمثل أحد الاعتبارات الهامة في الكيفية التي ستحكم بها الأجيال المقبلة على استجابتنا. فإذا واصلنا إرجاء العمل، سيكون الحكم علينا قاسيا، وبحق، لتعريضنا إرثهم ومستقبلهم دون مبالاة لخطر

جسيم. فقد تكون أمامنا بعض الخيارات اليوم، أما غدا فلن تكون لهم هذه الخيارات. ومع ذلك، فرغم هذه الحقائق التي تدعو للتبصر ما زال أمامنا بصيص من الأمل في أننا إذا عملنا على وجه السرعة قد نخفف من وقع هذه الكارثة المناخية الماثلة، خاصة فيما يتعلق بمن هم أشدنا فقرا وأكثرنا ضعفا.

ويقع على عاتق من أسهموا تاريخيا أكثر من غيرهم في إحداث هذه المشكلة التزام أدبي وقانوني بأن يتحملوا المسؤولية الرئيسية عنها. ويجب أن تتصدر البلدان المتقدمة نموا عملية إجراء خفض كبير في انبعاثات غازات الدفيئة الضارة وتوفير المساعدة المالية والتكنولوجية الضرورية لدعم جهود التكيف التي تقوم بها البلدان النامية. وينبغي عدم التخلي عن بروتوكول كيوتو. أما الذين يستمرون في رفض التزاماتهم المقطوعة بموجب ذلك الاتفاق فيجب أن يمارسوا التقدير السليم ويثبتوا مواطنتهم العالمية الصالحة ويظهروا مقدرة قيادية شبيهة في النوع والجودة بالقيادة التي أبديت في اللحظات الحاسمة الأخرى من التاريخ. يجب عليهم باختصار أن يفعلوا ما هو صواب. وكما قال رئيس الولايات المتحدة السابق جون ف. كينيدي ذات مرة:

''إن أعين الناس جميعا متجهة إلينا اليوم بحق – ويجب أن تكون حكوماتنا في جميع الأفرع وعلى جميع الأصعدة، الصعيد الوطني وصعيد الولايات والصعيد المحلي، بمثابة مدينة على قمة تل، شيدها ويقطنها رجال (ونساء) مدركون لعظم ما ائتمنوا عليه وواعون بعظمة مسؤولياتهم''.

ولا تزال بربادوس ترى من واجب المجتمع الدولي أن يعلق أرفع الأولويات على إتمام مفاوضات تغير المناخ الجارية في إطار الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بشأن وضع ترتيب قبل نهاية عام ٢٠٠٨ لفترة ما بعد ٢٠١٢. ويجب أن يؤدي أي اتفاق عالمي جديد إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في الانبعاثات في أقصر إطار زمني ممكن وزيادة ملموسة في مستوى الموارد المتاحة للبلدان النامية المعرضة للخطر، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، لمساعدتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ.

وترى بربادوس أن تلهم هذه المناقشة الدائرة في مجلس الأمن أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى إلى الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها التي ينيطها بها الميثاق في معالجة الأبعاد الكثيرة لهذه المشكلة. ومع أن الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لا تزال هي المنتدى الرئيسي لتناول تغير المناخ، تود بربادوس أن تقترح، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦١/١٦، أن يعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورة استثنائية على مستوى وزراء الخارجية في أيلول/سبتمبر من هذا العام، على هامش الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، لمناقشة تأثير تغير المناخ على التنمية المستدامة. ونعتقد أن هذه المناقشة على الصعيد الوزاري من شأنها أن توفر حافزا توجد حاجة ماسة إليه للمفاوضات التي ستجري في بالي، بإندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر.

وفي الختام، أود أن أؤكد ضرورة انضمام الشركاء في التنمية إلى بربادوس وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية في التنفيذ الكامل والسريع لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، اللذين تشكل مسألتا تغير المناخ والطاقة عنصرين هامين منهما. وإلى جانب ما يتخذ من إجراءات ضمن نطاق الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، سوف يساعد التنفيذ الفعال لهذين الاتفاقين الدوليين الدول الجزرية الصغيرة النامية مساعدة كبيرة على التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ.

لقد انقضى عصر الخطابة والمناورات. ويجب علينا أن نتصرف بجرأة، وأن نتضافر في العمل على حماية كوكبنا من أجل منفعة الأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل أوكرانيا، وأعطيه الكلمة.

السيد كريزانيفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة للمجلس على مبادرتها الجيدة التوقيت والجيدة الإعداد إلى عقد مناقشة مفتوحة عن الطاقة والأمن والمناخ. ويعرب وفدي عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود الآن أن أتطرق إلى بعض مسائل إضافية تتسم بالأهمية بالنسبة لبلدي.

لقد أكد رؤساء دولنا أو حكوماتنا مجددا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التفاهم المشترك الناشئ على أن الأمن والبيئة مترابطان ترابطا وثيقا وأنه لا يمكن أن يوجد أمن بدون نظم اقتصادية سليمة ونظم تجارية عادلة وبدون الرفاه الاجتماعي وسيادة القانون. ولكن كيف يمكن تحقيق كل هذه الأمور إذا كان من السهل على قوى الطبيعة أن تقوض المنجزات البشرية التي أحكِم تخطيطها، وأن تغير شكل القارات، وأن تؤدي إلى تغيرات جذرية في المستوطنات البشرية.

لقد أثبت العلم في مناسبات كثيرة أن تغير المناخ والاحترار العالمي والتلوث قد تكون لها عواقب مفاجئة وملموسة ما لم يتم التصدي لها بشكل عاجل ومناسب وفعال. وتزود الدراسات التي أجريت مؤخرا في هذه المواضيع المجتمع الدولي بأدلة واضحة على نتائجها طويلة الأجل، التي تقتضي اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة.

وتعرب أوكرانيا عن التزامها الراسخ بالاتفاقات الدولية في مجال تغير المناخ، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو لهذه الاتفاقية. وترى حكومتي أن الاستخدام المستدام للطاقة وحماية البيئة ليسا مجرد شعارين أجوفين. فبعد أيام من الآن سوف نحيي رسميا ذكرى مرور واحد وعشرين عاما على كارثة تشيرنوبل، وهي أسوأ كارثة تكنولوجية منيت بها البشرية في تاريخها. وبعد انقضاء ما يزيد عن عقدين عليها، لا تزال أوكرانيا تعالج النتائج الخطيرة المتمثلة في الأرض الملوثة وتشريد السكان من المنطقة المحرمة والمسائل الصحية والصدمة النفسية. ويسبب هذا كله بالطبع بطئا في التنمية الاقتصادية ويوجد مواطن ضعف ويشكل مخاطر محتملة على المجتمع.

ويتمثل المصدر الرئيسي للآثار الضارة على البيئة في التطور الصناعي الحديث، ولا سيما إنتاج الطاقة. وهكذا فمن الأهمية بمكان أن يجري التعامل مع الطاقة وتغير المناخ والأمن معا من أجل تحقيق هدف إيجاد بيئة مستدامة. ومن ثم، في جملة الوصفات الأخرى المتعلقة بالسياسات، نرى ضرورة حتمية للإضافة إلى الحوافز المناسبة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتكنولوجيات ذات الانبعاثات المنخفضة من الكربون، والحلول الابتكارية.

وفي هذا الصدد، يود وفدي بصفة خاصة أن يشدد على أهمية تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي أنشئ برعاية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في تقييم البيانات العلمية والتقنية والاجتماعية الاقتصادية وتصنيفها وتجميعها. ونتطلع أيضا إلى نشر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧، المكرس لموضوع تغير المناخ والتنمية البشرية والتصدي لهذا التحدي.

إن سياسة الطاقة وتغير المناخ تمضي نحو مركز عملية صنع القرار في العديد من البلدان. وهذه العملية تنطوي على إطار متعدد الأطراف، ومداولاتنا هذا اليوم قد أثبتت صحة الموضوع. ولكي نحقق هدفنا الجماعي وهو مكافحة تغير المناخ، لدينا العديد من الأهداف غير العادية. وتحقيق تلك الأهداف سوف يكون تحديا كبيرا للأغلبية الساحقة من البلدان. وذلك يتطلب التنفيذ التام لتدابير تقليل غاز الدفيئة

المحلي والاستعمال الفعال للآليات المرنة التي اعتمدتها الاتفاقيات الدولية.

ونطالب جميع الأطراف المعنية بالمساهمة السخية في هذه العملية وبألاّ تدخر جهدا في تقديم المساعدة والاستجابة باعتماد استراتيجيات وطنية سديدة. وأوكرانيا، بدورها، على استعداد أن تلتزم بتنفيذ التنمية المستدامة والنهوض بها كجزء لا يتجزأ من أولوياتنا الوطنية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد البقلي (مصر): أود بداية أن أنقل ترحيب وفد بلادي بالسيدة وزيرة خارجية المملكة المتحدة في نيويورك كما أرحب برئاستكم لجلسة النقاش العام اليوم. فالنقاش العام في مجلس الأمن هو أحد سبل تطوير تعامل مجلس الأمن مع القضايا المعروضة على نحو يأخذ في الحسبان آراء العضوية العامة واهتماماتها.

وفي الوقت الذي يؤكد وفد مصر على أهمية وحيوية الموضوع المعروض للنقاش اليوم، حول الطاقة والأمن وتغير المناخ، وانعكاساته الكبيرة والخطيرة على عالمنا اليوم، إلا أننا في نفس الوقت نتشاطر مشاعر الدهشة والقلق مع العديد من الدول النامية على نحو ما أوضحه ممثل باكستان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وما ورد في خطاب رئاسة حركة عدم الانحياز وكلمة السودان باسم المجموعة الأفريقية.

فمن الغني عن البيان أن موضوع النقاش اليوم يقع بشكل واضح وصريح في نطاق أعمال أجهزة أخرى داخل الأمم المتحدة، خاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة واتفاقات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويتزامن هذا النقاش العام في المجلس مع الإعداد لتناول نفس الموضوع في لجنة التنمية المستدامة نهاية الشهر الحالي، وفي أطر أخرى دولية وتعاقدية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها.

ومما يضاعف من القلق هو هذا الإصرار من جانب مجلس الأمن على تجاوز ولاياته واختصاصاته، وتعديه على الولايات والاختصاصات الأصيلة لأجهزة رئيسية وفرعية أخرى حددها ميثاق الأمم المتحدة، في تجاهل صريح ومتعمد لأحكام الميثاق، وللعديد من النداءات المتكررة من الدول الأعضاء بوقف هذه الظاهرة الخطيرة وغير المبررة، بل وفي تحد واضح للعضوية العامة بترك المجال مفتوحا أمام كل رئيس لمجلس الأمن لتحديد الموضوع الذي يتم التركيز عليه في النقاش العام، حتى وإن خرج عن نطاق اختصاص مجلس الأمن، مما يؤكد على أهمية عملية إصلاح سبل عمل المجلس جنبا إلى جنب مع عملية توسيع عضويته. كما تزيد من أهمية اتخاذ الجمعية العامة لإجراءات أكثر حدة لوقف مثل هذه التجاوزات.

أما الادعاء بأن قضية تغير المناخ والطاقة تدخل في نطاق ولاية مجلس الأمن من منطلق تأثيرها على السلم والأمن الدوليين، فهو ادعاء مبالغ فيه، سعت الرئاسة لتعزيزه بورقة مفاهيمية تؤكد أن كل الموضوعات الواقعة في اختصاص الأمم المتحدة بجميع أجهزتها تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وبالتالي يمكن لمجلس الأمن التعامل معها، وهذا منطق مرفوض من جانب العضوية العامة في المنظمة لما يحتويه من تعد على اختصاص أجهزة رئيسية تضم كافة الدول الأعضاء بالمنظمة، وتتمتع بالتالي بقدر أكبر من الديمقراطية.

وفي ضوء التقارير والدراسات العلمية الأخيرة، وتقرير الأمين العام الأخير عن تغير المناخ لم يعد هناك محل للجدل أو التشكيك في خطورة ظاهرة تغير المناخ وانعكاساتها على البشرية. ولكن الموضوعية والإنصاف يقتضيان التركيز على الظروف التي أدت بنا إلى هذا الوضع الخطير، والأسلوب الأمثل للتعامل معه.

ولا أظنني أقول جديدا إن أشرت إلى أن الدول المتقدمة النمو هي المتسبب الرئيسي بهذه الظاهرة بحكم تركز انبعاثاتها، ولفترات زمنية طويلة، في طبقات الجو العليا. فضلا عن عدم التزامها بتصحيح هذا الوضع وتدارك خطورته وفقا لما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو.

ولهذا، فإن الدول النامية - ومنها مصر - ترى في عقد هذا النقاش في مجلس الأمن محاولة من الدول المتقدمة لإبراء الذمة، وترى أن الطريق الصحيح للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة واضح، وهو وفاء الأطراف - سواء الدول المتقدمة النمو أو النامية - كل بالتزاماته وفقا لمبدأ المشاركة في المسؤولية مع تباين الالتزامات والأعباء، وليس وفقا لمبدأ المساواة في المسؤولية الذي تسعى بعض الدول لترويجه.

وغني عن البيان أن التعامل الفعال مع هذه الظاهرة يحتم علينا معالجة أسبابها والتكيف مع آثارها السلبية خاصة وأن الدول الأكثر تضررا منها - وعلى رأسها الدول الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية - هي الأقل إنتاجا للانبعاثات الضارة بالمناخ، والأقل قدرة على التكيف مع آثارها السلبية.

لذلك، فإن مصر - وهي من أقل الدول في إنتاج الانبعاثات الضارة بالمناخ - تؤكد على ضرورة الاهتمام بهذه المشكلة الخطيرة من منطلق المصلحة المشتركة للإنسانية، وتدعو في ضوء ذلك إلى تناول هذه القضية الحيوية في المحفل الصحيح الذي يشارك فيه جميع الدول الأعضاء بالمنظمة، ليس من المنظور الأمني فحسب، وإنما من منظور التنمية المستدامة بأركانها الثلاثة، والكفيلة وحدها - في حالة تنفيذها في إطار تعاون دولي حقيقي ونشط - بتلافي الانعكاسات الأمنية التي أشارت إليها الورقة المفاهيمية.

وأخيرا، إن مجلس الأمن أمامه تحديات أخرى كثيرة أكثر اتصالا بصون السلم والأمن الدوليين تستوجب أن يوليها أهمية باعتبارها موضوعات تدخل في اختصاصه، بدلا من الخوض في موضوعات خارج اختصاص المجلس بجميع المقاييس. ولا شك أن التوصل إلى السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط يقع في قلب هذه الموضوعات، جنبا إلى جنب مع موضوع تنفيذ الصفقة المتكاملة التي تم التوصل إليها في مؤتمر مد ومراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، بما فيها القرار الصادر حول الشرق الأوسط، التي أكد مؤتمر عام ٢٠٠٠ على أهمية تنفيذها جنبا إلى جنب مع تنفيذ الخطوات الثلاث عشرة لنزع السلاح النووي، التي نتطلع إلى قيام الدول النووية - ومنها المملكة المتحدة - بتنفيذها، والسعي نحو إدراجها ضمن جدول الأعمال المتكامل لمؤتمر مراجعة عام ٢٠١٠ بدءا من اللجنة التحضيرية الأولى هذا العام، بدلا من السعي لتجاوزها وتغييرها على نحو لن يكتب له النجاح، ولن يؤدي إلا إلى الإضرار بالسلم والأمن الدوليين من خلال الإضرار بنظام نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين.

تلك هي الموضوعات التي نرغب أن يركز عليها مجلس الأمن، والتي ستلقى التأييد من العضوية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): إن تغير المناخ تحد عالمي خطير لمستقبلنا. فخلال العقود القادمة، سوف يعمل تغير المناخ بصورة تصاعدية على تغيير مستويات المحيطات والبحار وسوف يزيد كذلك بصورة دورية من شدة الحوادث المتعلقة بالمناخ مثل الأعاصير وفترات الجفاف. وبالتحرك مبكرا لمواجهة هذه الأخطار، يمكننا عمل الكثير لتقليل التهديدات المحتملة لحياة الإنسان وأمنه.

إن أستراليا معرضة بصفة خاصة إلى تغير المناخ. ونحن نشغل القارة المأهولة الأكثر جفافا، وذات التباين

الشديد في المناخ والقابلية الكبيرة للجفاف. ولأنماط هطول الأمطار المتغيرة تأثير شديد على البيئة في أستراليا وهي تسبب الأضرار لصناعاتنا الزراعية.

ويمكن للعمل العالمي لتخفيف حدة تغير المناخ الحد من تأثيره في المستقبل. ويقع عبء المسؤولية بصفة خاصة على عاتق المسببين الرئيسيين للانبعاثات الغازية. وهناك ٢٠ بلدا مسؤولة عن ٨٠ في المائة من الانبعاثات الغازية العالمية للدفيئة.

وأستراليا ملتزمة بتأدية قسطها. وقد خصصنا حتى الآن مليارات الدولارات لاستحداث التكنولوجيات القليلة الانبعاثات ولإثبات نجاعتها ونشرها في أستراليا. ونحن ندعم استخدام الطاقة ذات الكفاءة العالية، واستخدام الطاقة المتجددة والحد من قطع الأشجار. ونتيجة لهذه السياسات والتدابير وغيرها، فإن أستراليا تخطو خطوات حثيثة نحو الهدف الذي وافقت عليه في كيوتو.

وأستراليا مؤسسة للشراكة في التنمية والمناخ النظيفين في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ومساهمة رئيسية فيها، وهي ترمي إلى استحداث ونشر تكنولوجيات وممارسات قليلة الانبعاثات من خلال الإجراءات العملية العامة والخاصة. وسنعمل مع الآخرين من خلال المبادرة العالمية بشأن الغابات والمناخ التي أعلنت مؤخرا، بهدف الحد من إزالة الغابات، الذي يشكل مصدرا لعشرين في المائة من الانبعاثات العالمية لغاز الدفيئة. وقد تعهدت أستراليا بتقديم ٢٠٠ مليون دولار كجزء من تلك المبادرة.

كما أن أستراليا ستسعى لإيجاد فرص عالمية أخرى من أجل تحقيق التقدم. وقد كتب رئيس وزراء بلدي إلى أقرانه في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بشأن وضع التنمية النظيفة وتغير المناخ على رأس جدول الأعمال لاجتماع هذا العام الذي سيعقده زعماء منتدى التعاون الاقتصادي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر في سيدني. وتشكل اقتصادات المنتدى ٦٠ في المائة من احتياجات الطاقة العالمية، بما في ذلك البلدان الأربعة الأكثر استهلاكا للطاقة في العالم. وسنقوم بأعمال إضافية في المستقبل من خلال العمل الدولي من أجل اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لتخفيف حدة تغير المناخ. ويجب أن تشارك في هذا العمل جميع الاقتصادات الرئيسية. وباتخاذ تلك الإجراءات، يجب أن نتجنب عرقلة إمدادات الطاقة، حيث أن الاتجار الموثوق به في الطاقة حيوي بالنسبة لأمن الطاقة وللأمن السياسي بصفة عامة.

وقد أصبح تغير المناخ إلى حد ما أمرا حتميا. ولذلك، فإن إجراءات التكيف مع ارتفاع حرارة الأرض في السنوات القادمة باتت حيوية إذا ما أردنا تخفيف حدة التعرض للمخاطر التي ينطوي عليها تغير المناخ. وتتطلب التباينات الإقليمية المتوقعة لتلك التأثيرات تدابير مصممة لتلبية الاحتياجات المحلية. فعلى سبيل المثال، خصصت أستراليا حتى الآن عشرة مليارات دولار لتحسين استدامة استخدام المياه في أستراليا، وفي الأسبوع الماضي أعلن رئيس الوزراء مبادرة إنشاء مركز وطني للتكيف مع تغير المناخ، سيكون هدفه الأساسي دراسة التأثرات الساحلية والإقليمية والجوية لتغير المناخ في البلد.

كما أننا سنساعد الآخرين على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ في المستقبل إدراكا منا بأن الأقل نموا من بيننا سيكونون أقل قدرة على الرد على تأثيرات تغير المناخ. ولذلك، فإن أستراليا ترحب بالدعم المتعدد الأطراف الذي توفره للتكيف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

إن عالمنا دينامیكي وحافل بالتحديات. ويمكن للكوارث الطبيعية أن تدمر المجتمعات ومن شأنها أن تهدد وجود البلدان ذاته، وعلى وجه الخصوص الدول الجزرية

الصغيرة. وفي كل عام، يتأثر أكثر من ٢٠٠ مليون شخص بالكوارث، كالزلازل وسونامي وتفشي الأوبئة. ولئن كانت هذه الكوارث لا علاقة لها مع تغير المناخ، إلا أنها تسلط الضوء على التأثيرات البيئية التي تتعرض لها جميع البلدان. ولهذا السبب، لا بد من جعل تعزيز الصمود أمام الكوارث المتعلقة بالمناخ وغيرها من الكوارث الطبيعية جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية.

ونحن نشجع البلدان على تعزيز دعمها لتخفيف حدة الكوارث وللاستعداد والاستجابة. ونشيد بعمل استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث في تنسيق تنفيذ إطار عمل هيوغو. ويمثل الإطار مخططا عالميا لبناء صمود الدول ومجتمعاتها أمام تأثير الكوارث.

إن هذا النوع من التهديد مختلف عن ذلك التهديد الذي يناقش عادة في هذا المكان. ومع ذلك، فإن الإخفاق في العمل الآن بشأن تغير المناخ سيؤدي إلى تفاقم المخاطر في المستقبل، وبالتالي لا بد من الالتزام المتكاتف والمعزز بتخفيف حدة تغير المناخ وبالتكيف معه على حد سواء. والتحدي الذي نواجهه هو إيجاد السبل الكفيلة ببلوغ تلك الأهداف بطريقة تدعم النمو الاقتصادي، وتكون منصفة وفعالة، وتعترف بالفوارق الاقتصادية. ومن مصلحتنا جميعا أن نواجه هذا التحدي معا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): ترحب نيوزيلندا بهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالطاقة والأمن والمناخ. ونحن نشكر المملكة المتحدة على مبادرتها باستضافة هذه المناقشة، التي تمثل في رأينا طريقة مفيدة لتوجيه مزيد من الانتباه إلى تلك المسائل الحافلة بالتحديات.

وترحب نيوزيلندا بالورقة المفاهيمية المقدمة من المملكة المتحدة. ونحن بحاجة ملحة إلى تركيز انتباه المجتمع الدولي على بعض أخطر الآثار الناجمة عن تغير المناخ. وقد أصبحت الحكومات، بشكل متزايد، أكثر وعيا بأن تأثيرات تغير المناخ أكبر بكثير من مجرد تهديدات للبيئة وحدها. فهي تهدد بعض أهم الاحتياجات الأساسية لمواطنينا، مثل الأماكن الآمنة للسكن، وإمكانية الوصول إلى المياه، والرعاية الصحية والطعام، وإمكانية كسب القوت. وعندما تتعرض هذه الاحتياجات للتهديد، فإن المجتمعات بكاملها تتعرض لخطر زعزعة الاستقرار. وبالتالي، من المناسب حقا أن نناقش الأبعاد الأمنية لتغير المناخ في هذا المحفل.

وتود نيوزيلندا أن تسلط الضوء على موضوعين مهمين بالنسبة لنا ولمنطقة المحيط الهادئ.

أولا، إن التنمية المستدامة، بما في ذلك الرد على تغير المناخ وأمن الطاقة ينبغي أن ينظر فيها بصورة كلية. ونحن في نيوزيلندا نعمل على وضع سياسات تتعلق معا بالطاقة وتغير المناخ، بما في ذلك التركيز على سبل زيادة الطاقة المستخرجة من المصادر المتجددة إلى الحد الأقصى في نيوزيلندا، وتعزيز التنوع في إمدادات الطاقة. وسيساعدنا ذلك في تأمين إمدادات الطاقة القليلة الانبعاثات. ونحن نسلم بأن استخدام تكنولوجيات منخفضة الانبعاثات وتحسين كفاءة الطاقة تشكل أمرا أساسيا بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء في الحد من انبعاثات الكربون وتأمين إمدادات الطاقة في المستقبل. كما أن مسائل الطاقة تشكل تحديا رئيسيا لمنطقة المحيط الهادئ. وتسليما بذلك، فإن وزراء الطاقة في المنطقة سيعقدون اجتماعا في نهاية نيسان/أبريل لمناقشة كيف يمكن للمنطقة التصدي لتلك التحديات، وخاصة فيما يتعلق بقطاع الطاقة المتجددة.

ثانيا، إن العديد من البلدان في جزئنا من العالم، أي منطقة المحيط الهادئ، من بين البلدان الأكثر تعرضا لتأثيرات

تغير المناخ. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم مسائل مثل الوصول إلى المياه الصالحة، والأعاصير المدارية، والجفاف أو الفيضانات. وقد تحدثت استراتيجية التنفيذ في موريشيوس عن المخاطر الوجودية التي يشكلها تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أنها لاحظت التهديد المستمر للتنمية المستدامة لتلك الدول والأولوية التي يجب إعطاؤها للتكيف. وهذه التهديدات، إلى جانب النقص في قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية للرد عليها، تعني أن الموضوع يتعلق بمقومات بقاء بعض المجتمعات.

وهناك دور هام تؤديه الدول الأخرى في تقديم المساعدة إلى الدول الجزية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ وغيرها، والبلدان الضعيفة الأخرى، في تقييم تأثير تغير المناخ والتكيف معه. ولكن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي ينبغي أن تكون مصممة وفقا للمخاطر وظروف التنمية المختلفة ولمختلف السياقات الوطنية. كما أنها ينبغي أن تدعم أهداف الدول المتلقية ذاتها من أجل تأمين الملكية المحلية والنتائج العملية. وعلى سبيل المثال، فإن حكومة كيريباس وضعت التكيف مع تغير المناخ في صدارة أولوياتها، ويسر نيوزيلندا أن تدعم برنامجها للتكيف.

ومع أن تغير المناخ يشكل تحديا جسيما لنا جميعا، فإننا نملك حلولا. وقبل كل شيء، فإن هذه المناقشة تشكل تذكيرا مناسبا بالحاجة إلى عمل دولي فعال ومتكاتف ضمن إطار الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى عملية تجمع المسببين الرئيسيين لغازات الدفيئة معا في الأمم المتحدة لوضع رد عالمي على تغير المناخ.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل توفالو.

السيد بيتا (توفالو) (تكلم بالانكليزية): تؤيد توفالو بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل بابوا غينيا الجديدة نيابة عن بلدان جزر المحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

ويشرف توفالو عظيم الشرف أن أتيحت لها هذه الفرصة الذهبية لها للكلام في مجلس الأمن. ويجب عليّ أولا أن أشكركم، السيد الرئيس، وحكومتكم على حكمتكم التي تمثلت في عقد هذه المناقشة المفتوحة الخاصة للمجلس بشأن موضوع الطاقة والأمن والمناخ.

وفي الدورة الستين التذكارية للجمعية العامة المعقودة في عام ٢٠٠٥، قامت حكومة توفالو، كما فعلت في مناسبات أخرى عديدة هنا في الأمم المتحدة، بإبراز مسألة الأمن البيئي، ولا سيما فيما يتصل بتغير المناخ. ونحن ممتنون شديد الامتنان لإدراج هذا الشاغل في جدول أعمال مجلس الأمن. فنحن نؤمن بقوة أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدرج بصفة دائمة مسألة تغير المناخ والأمن البيئي في جدول أعماله، كما قرر بحكمة أن يفعل في عام ٢٠٠٠ فيما يتصل بمسألة التهديد الأمني الناجم عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وهذا، كما هو معروف جيدا، موضوع ذو أهمية فائقة لدولة جزرية مرجانية صغيرة مثل توفالو. ويبرز التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الضعف الشديد للبلدان الجزرية مثل توفالو إزاء أثر تغير المناخ والحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات عالمية لعلاج ضعفها.

ونحن نواجه تهديدات عديدة تتصل بتغير المناخ. إذ يؤدي احترار المحيطات إلى تغيير طبيعة دولتنا الجزرية ذاتها. إذ تتعرض شُعبنا المرجانية إلى الموت البطيء بسبب تبييض الشُعب المرجانية، كما أننا نشهد تغيرات في الأرصدة السمكية، ونواجه أخطارا متزايدة نتيجة للأعاصير العنيفة. وبالنظر إلى أن أعلى نقطة في بلدنا تقع على ارتفاع أربعة أمتار فوق سطح البحر، فإن تهديد الأعاصير العنيفة يثير بالغ

قلقنا، كما أن النقص الشديد في المياه سيزيد من تهديد أسباب عيش شعبنا في العديد من الجزر.

ويهدد أسباب عيشنا بالفعل ارتفاع مستوى البحر، بما له من آثار مزعجة على أمننا في الأجل الطويل. ولقد تكلم كثيرون عن إمكانية الهجرة من وطننا. وإذا ما تحول ذلك إلى واقع، سنواجه تهديدا لم يسبق له مثيل لكياننا كأمة. وسيمثل هذا انتهاكا لحقوقنا الأساسية في وجودنا كجنسية معينة وإقامة دولتنا الخاصة بنا، وفقا لما ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الاتفاقيات الدولية.

غير أن توفالو ليست وحدها التي تواجه أخطار تغير المناخ. فهناك ملايين غفيرة من الناس ستعاني من آثاره. ولقد انتقل العالم من تهديد عالمي يسمى الحرب الباردة إلى ما ينبغي اعتباره الآن ''حرب الاحترار''. غير أننا لا نخوض صراعنا بالمدافع والقذائف وإنما بأسلحة من حياتنا اليومية – المداخن الطويلة ومواسير العوادم.

ونحن نواجه حربا كيميائية ذات أبعاد شاسعة. وكما أكدت وزيرة الدولة للخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة عن حق في آخر مناقشة عامة في الجمعية العامة فإننا ''لو جربنا نحن جميعا الركوب بالمجان فسينتهي بنا جميعا الأمر إلى السقوط الطليق العنان'' (A/61/PV.16، الصفحة ٢٠) نتيجة لأثر تغير المناخ.

وفيما يتعلق بالطاقة، يتضح من الأزمة العالمية الحاصلة أنه ينبغي معالجة الأبعاد الأمنية لإتاحة إمكانية الحصول على مصادر الطاقة واستعمالها. فالعالم يحتاج إلى مزيج من مصادر الطاقة التي يمكن أن تحصل عليها جميع البلدان والمجتمعات بسهولة. ويتهدد أمن توفالو أيضا ارتفاع تكلفة الإمدادات اللازمة لها من الطاقة. إذ يمثل استيراد أنواع الوقود الأحفوري إلى توفالو لتوفير الوقود الضروري لتوليد الكهرباء والنقل فيما بين الجزر أكبر مصدر لاستنفاد اقتصادنا، وهو استخدام الأموال التي كان بالمستطاع توفيرها للتكيف مع تغير المناخ. وتتوقف استدامة اقتصادنا على حصولنا على مصادر مستدامة ذاتيا وموثوقة من الطاقة المتجددة وتكنولوجيات كفاءة الطاقة. ونطلب بتواضع إلى مجلس الأمن أن يتفهم هذه المفاهيم الجديدة للأمن والصراع وأن يستجيب لها.

لقد انضمت توفالو إلى عضوية الأمم المتحدة في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بدافع من إيمانها القوي بدعائمها النبيلة المتمثلة في التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان كمصدر للأمن ضد ذات التهديد المتمثل في تغير المناخ. وبحكم هذه العضوية لا يمكن تجاهل شواغلنا الأمنية المتعلقة بتغير المناخ. فلا بد لمجلس الأمن أن ينظر في الخطر الذي يتهدد أمننا الوطني ويتهدد في نهاية المطاف الأمن العالمي من منظور جديد. ونحن أمة محبة للسلام ولا جيش لها. ولن نشكل أي تهديد أمني حتى لو واجهنا كامل عواقب تغير المناخ؛ ولكن يجب ألا نختفي من شاشة رادار مجلس الأمن. وكما ذكر مارتن لوثر كينغ العظيم، إن ''عدم العدالة في أي مكان تهديد للعدالة في كل مكان''.

ولهذا فإننا نتوسل إلى مجلس الأمن، عن طريقكم السيد الرئيس، للتصرف على سبيل الاستعجال والتصدي للأخطار التي تتهدد أمننا الوطني. ونود باحترام أن نتقدم بأربعة مقترحات محددة. أولا، نرى أن التهديد الحقيقي والخطير الناجم عن تغير المناخ يتطلب التوصل إلى حلول وقرارات على أعلى المستويات الحكومية. ونشجع بقوة مجلس الأمن، كما يحدث في مناقشات الجمعية العامة، على اتخاذ قرار لحث الأمين العام على أن يعقد في أقرب موعد ممكن مؤتمر قمة لقادة العالم بشأن تغير المناخ.

ثانيا، ينبغي أن يوفر اجتماع القمة هذا الدافع على إنشاء محفل اقتصادي جديد لإحداث زيادة كبيرة في إمكانية

الحصول على خيارات مواتية للبيئة من أمن الطاقة لجميع دول العالم. إلا أنه لا يمكن في هذا الصدد أن يكون الوقود النووي والوقود الأحفوري النظيف جزءا من الحل لتوفالو والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالنظر إلى المخاطر الأمنية التي تتهدد بيئاتنا الهشة. ونرى بتواضع أن التطوير والنشر السريعين لمصادر الطاقة الجديدة وتكنولوجيات كفاءة الطاقة يجب أن يركزا في المقام الأول على المسائل المتعلقة بأمن الطاقة. فهذه تتوفر فيها مزايا كفالة الاستدامة الذاتية للطاقة، والحد من الفقر، وتقديم مساهمة رئيسية في تخفيف حدة تغير المناخ.

ثالثا، ثمة حاجة عاجلة إلى وضع ترتيبات مؤسسية قوية لحماية البلدان الضعيفة مثل توفالو من أثر تغير المناخ، وتقديم الدعم إليها. ونحن بحاجة إلى استراتيجية عالمية للتكيف وتخفيض مخاطر الكوارث. وينبغي أن تتضمن تلك الاستراتيجية مرافق جديدة للتأمين. ويمكن أن تكون هذه هي المواضيع الرئيسية التي ينظر فيها مؤتمر القمة المقترح بشأن تغير المناخ.

وأخيرا، نشجع بقوة مجلس الأمن على استعراض التزاماته بموجب الميثاق، وعلى التأييد التام لمفهوم الأمن البيئي في إطار ولايته. وليست هذه مجرد مسألة تحديد مناطق الاضطرابات التي يمكن أن يرتبط الصراع فيها بالتردي البيئي. ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعالج التردي البيئي كمسألة أمنية في حد ذاتها.

وكما ذكر السيد كوفي عنان الأمين العام السابق في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في معاهدة الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في نيروبي فإن ”المسألة ليست هي ما إذا كان تغير المناخ يحدث أم لا، وإنما هي ما إذا كان بوسعنا نحن أنفسنا أن نتغير بسرعة كافية“.

ويجب أن يوفر مجلس الأمن الزخم الذي تمس الحاجة إليه لذلك التغيير الحسن التوقيت لعلاج تغير المناخ. وتتطلع توفالو إلى عمليات النظر في هذا البند من جدول الأعمال، وتأمل مخلصة أن يجد مجلس الأمن طريقا واعدا لعلاج الشواغل الأمنية للبلدان الشديدة الضعف مثل توفالو. ويؤيد وفدي تمام التأييد اقتراح المملكة المتحدة بشأن تغير المناخ المعروض على مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش.

السيد سوركار (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي سيدي أن أهنئكم بتوليكم رئاسة المجلس.

ويؤيد وفدي بوجه عام البيانين اللذين أدلى بهما ممثل باكستان باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، وممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

وتكتسي مسألتا الطاقة والبيئة بأهمية حاسمة في سياق التنمية المستدامة – وتزداد هذه الأهمية فيما يتعلق بالبلدان النامية. ولقد ناقشت الجانب الإنمائي مناقشة مستفيضة مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة، ولا سيما من داخل الأمم المتحدة. إلا أن الآثار الأمنية لتغير المناخ العالمي لم تستحق النظر من جانب الهيئات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة وإن كان يجري النظر فيها منذ ما يزيد على عقد من الزمان في المنظمات الخارجية. وكانت هذه الآثار موضوع بحوث استخدمت فيها مجموعة متنوعة من السيناريوهات والنماذج من جانب مجموعة واسعة من المؤسسات من الهيئات الأكاديمية إلى أفرقة التفكير في مختلف المسائل وغيرها. ولقد اتخذت المملكة المتحدة بصفتها رئيسة للمجلس خطوة جسورة بحق في محاولة منها لمعرفة ما إذا كانت الصلة بين الطاقة والمناخ والأمن بلغت من النضج ما يكفي لإجراء مداولات دولية بشأنها. إلا أننا ما زلنا نرى أن هذه ما زالت مسألة إنمائية في المقام الأول، وإن كان ينبغي عدم تجاهل تشعباتها الأمنية. وأصبح من

الوضوح بشكل متزايد الآن أن التغير العالمي في المناخ يمكن أن يتحول إلى شاغل أمني أساسي إذا أدى عدم اهتمامنا وتقاعسنا إلى عدم اعتبار مسألة تغير المناخ مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة.

وفي الوقت الذي يجري فيه النظر في الصلة بين الطاقة، والمناخ والأمن، لا شك في أن المناخ العالمي آخذ في التغير بطريقة مطردة لا تتوقف. ويبين تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أنه ما لم تتخذ تدابير جذرية جدا فإن البشرية ستواجه تحديات لم يسبق لها مثيل وذات حجم لا يمكن تصوره. ولن يكون أي بلد في مأمن من الآثار السلبية لتغير المناخ، رغم أن بعض البلدان سوف تتضرر أكثر من غيرها. والبلدان المكتظة بالسكان والبلدان المتخلفة التنمية، لا سيما تلك المحرومة جغرافيا، ستكون الأكثر تضررا.

التوقعات بالنسبة لبنغلاديش مشؤومة، على أقل تقدير. فهذا البلد أساسا مكون من دلتا نهرية هائلة، وهي في الواقع الأكبر في العالم. هذه الدلتا يقسمها اثنان من أشد الأنهار تدفقا – غانغ وبراهمابوترا. هذان النهران والآلاف من فروعهما تحدد مصير ١٤٧ مليون نسمة هم سكان بنغلاديش. ومع ارتفاع درجة الحرارة، ستذوب ثلوج جبال الهيمالايا وستتدفق السيول من الشمال وتُغرق السهل الغريني المنبسط. ومع ارتفاع منسوب البحر، ستتدفق المياه المالحة من الجنوب إلى الشمال وستلتقي بذوبان ثلوج الجبال. وسيقع ملايين البشر بين هذا وذاك ولن يجدوا مفرا.

ما قد يعقب ذلك يحتاج بعض الخيال. لكن حتى مجرد احتمال وقوع مثل هذا الحدث المروع هو سبب كاف للبحث بجدية عن سبل لتفادي مستقبل لن يقدر أحد منا على مواجهته.

ولن تكون بنغلاديش البلد الوحيد الذي سيتأثر بتغير المناخ العالمي، رغم أنه سيكون أحد أكثر البلدان تضررا. وسيؤدي ارتفاع حرارة السطح والمحيطات إلى التبخر والمزيد من الأمطار في جميع أنحاء العالم، مما سيفضي إلى حدوث فيضانات واسعة النطاق. وظواهر الطقس الحادة، مثل الجفاف والأعاصير والزوابع، ستحدث بوتيرة أكبر وبكثافة أشد. ولا يمكن لأحد أن يقف أمام غضبة الطبيعة، مهما كانت موارده. لكن حكمة البشر وأعمالهم قد تمنع بعض ظواهر الطقس الحادة، خاصة إذا كان عدم استقرار الطبيعة من صنع الإنسان.

نحن نعرف الآن ما هو الإجراء المطلوب لمنع كارثة عالمية تلوح في الأفق. فلقد درسنا هذه الحالة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧. وللأسف، لم نتحرك في الوقت المناسب وأخفقنا في اتخاذ إجراء قبل فوات الأوان. نحن الآن بحاجة ملحة إلى البحث عن آليات ومؤسسات وعمليات لبناء توافق في الآراء تحفزنا على توحيد قوانا لتجنب مستقبل مروع من صنع أيدينا. ونأمل أن يكون التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ مفيدا في تجاوز إهمالنا وفي إطلاق سلسلة من الإجراءات التي طال استحقاقها.

إننا نرحب باقتراح عقد مؤتمر قمة عالمي بشأن تغير المناخ، ونشجع الأمين العام على استكشاف احتمالات عقده. فمؤتمر قمة عالمي سيتيح لنا فرصة لإلقاء نظرة جديدة على ماهية مسؤولياتنا المشتركة والمتباينة. ومطلوب من البلدان الصناعية إحراز تقدم ملموس وإظهار قيادة حقيقية، خصوصا في الطمأنة بأن خفض انبعاثات الكربون لن يأتي على حساب التنمية. ونحن مستعدون للانضمام إلى توافق عالمي في الآراء يحدد مصير أجيالنا الحاضرة والمقبلة.

الـرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة فنزويلا.

السيدة ليونغ (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): يتمنى وفدنا للمملكة المتحدة كل النجاح في مهمتها الحساسة المتمثلة في رئاسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل هذا. كما يود وفدنا أن يؤيد البيان الذي أدلى بـه ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي ستدلي به كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

تدرك جمهورية فنزويلا البوليفارية خطورة آثار مشكلة تغير المناخ على الإنسانية، نظرا لعواقبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي هي الأكثر ضعفا. ومع ذلك، فإننا نرى أن مجلس الأمن ليس الهيئة المناسبة لمعالجة موضوع تغير المناخ، وكذلك ليس الهيئة المناسبة للتعامل مع الطاقة.

ينبغي لمجلس الأمن أن يحدد أعماله وفقا لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة، ومن خلال اعتماد أدق تفسير لما يشكل بالفعل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ووفقا للمادة ٣٩ من الميثاق. وترى فنزويلا أن الطابع المتعدد الأبعاد للأمن يعني أن كل دولة ذات سيادة وشرعية تحدد أولوياتها في هذا المجال على أساس احتياجاتها ومصالحها، وكما أُقر بذلك في العديد من الصكوك الدولية. بالإضافة إلى ذلك، نرى أن موضوع الطاقة هو مجال من اختصاص سيادة الدول وحدها وباعتباره جزءا من سياساتها الإنمائية الوطنية. وتؤكد فنزويلا مجددا أن كل بلد، على أساس سيادته، يملك سلطة البت في استخدام موارده الطبيعية وتحديد السياسات الخاصة به في مجالي البيئة والطاقة.

إن تدخل مجلس الأمن في مجالات ليست جزءا من ولايته قد يكون له آثار سلبية، إذ أن التدابير التي يمكن اقتراحها في هذه الهيئة لن تكون الأنسب لتوفير حلول لمشكلات من النوعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على الدول الأعضاء كافة.

وعرض مسائل على هذه الهيئة ليست جزءا من تخصصها المحدد في مجال السلم والأمن الدوليين يمكن أن يشيع وهما بأن هذه الهيئة ديمقراطية وتناقش مواضيع تهم المصلحة العامة، بينما الأمر غير ذلك تماما. وتؤيد فنزويلا إضفاء الديمقراطية الحقيقية على هذه الهيئة، لكن هذه الممارسة ليست الطريقة المثلى لتحقيق ذلك الهدف، خاصة عندما تكون المواضيع ليست جزءا من جدول أعمال المجلس، بل على العكس توجد لها محافل خاصة بها ويمكن مناقشتها فيها.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، اللذان انضمت جمهورية فنزويلا البوليفارية إليهما بوصفها طرفا متعاقدا، لديهما الآليات الملائمة للبحث في مسألة تغير المناخ. فالتعامل مع هذه الطائفة من المشاكل خارج الهيئات الملائمة لمناقشتها يمكن أن يشتت ويعقد الجهود الدولية. وهذا الفعل قد يُفهم أيضا على أنه محاولة لتقليص مسؤوليات البلدان المتقدمة النمو عن خفض انبعاثات غازات الدفيئة في الجو. والبحث عن حلول مناسبة لمشكلة الاحترار العالمي يتطلب وفاء باعثي هذه الغازات الرئيسيين بالتزاماتهم وفقا للصكوك الدولية ذات الصلة.

وهنا لا غنى عن التعاون الملتزم من الولايات المتحدة – التي هي عضو دائم في مجلس الأمن – والتي يفرز اقتصادها أكبر كمية من انبعاثات غازات الدفيئة، إذا أردنا تقديم مساهمة فعلية في تحقيق أهداف الاتفاقية وبروتوكولها.

والتهديدات التي يشكلها تغير المناخ بلا شك مرتبطة بالنموذج الليبرالي الجديد للتنمية الذي حاولت بعض المجتمعات الصناعية الترويج له بوصفه نموذجا مثاليا لكل ربوع الأرض دون قياس الآثار البيئية للأنماط الاستهلاكية الناجمة عن ذلك النموذج. وتغير المناخ مشكلة تؤثر على جميع البلدان، الصغيرة والكبيرة، الغنية والفقيرة.

بيد أننا إذا وضعنا في الاعتبار المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، ترى فترويلا أنه رغم وجود مسؤولية مشتركة تتعلق بالاتفاقات والترتيبات ذات الطابع العام للحد من آثار تغير المناخ، إلا أن هناك أيضا مسؤولية متمايزة عن مراعاة العوامل التي أدت منذ الثورة الصناعية إلى مثل هذا التدهور للبيئة، فضلا عن قدرة الدول على الاستجابة لمواجهة التحدي المتمثل في هذه المشاكل.

بالنسبة إلى فنزويلا، القلق يساورها من أننا نحاول الترويج لحلول جزئية أو نماذج نمطية لمسببات هذه المشكلة، وهو ما يفضي في نهاية الأمر إلى تشويه طبيعتها ونطاقها، بما في ذلك التدابير الممكنة للحد من آثارها الحقيقية. لهذا من الضروري إجراء دراسات عبر آليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكولها حتى نتمكن من تحديد الأبعاد الحقيقية للمشكلة والتدابير الممكنة لمواجهة آثارها على جميع الدول، خاصة النامية والبلدان الأكثر عرضة للمخاطر، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن معالجة مشكلة تغير المناخ تقتضي من البلدان التي تنتج أكبر كمية من انبعاثات غازات الدفيئة أن تتحمل مسؤولياتها كاملة تجاه ضرورة خفض تركيزات هذه الغازات في الغلاف الجوي إلى مستوى يمنع التدخلات الخطيرة في النظام المناخي التي يسببها البشر، وذلك عملا بالمادة ٢ من الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

ورغم أنه ليست لدى فنزويلا التزامات بالخفض إلا أن انبعاثاتها لا تمثل سوى ٠,٤٨ في المائة من الانبعاثات العالمية، والسلطات الوطنية لفترويلا، ضمن سياسة بيئية متكاملة، اعتمدت سلسلة من المبادرات في هذا المجال.

في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، استهل الرئيس أوغو شافيز فرياس برنامجا عرف باسم مهمة أربول – مهمة التشجير – الذي يهدف إلى تعزيز إعادة تشجير ١٥٠ ٠٠٠ فدان وذلك بزراعة ١٠٠ مليون شجرة في غضون خمس سنوات. وكجزء من هذا الجهد البيئي، استهلت حكومة فترويلا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، مبادرة أخرى باسم مهمة الطاقة، بهدف تعزيز الاستخدام الرشيد للطاقة في فترويلا على مدى السنوات الخمس القادمة.

وينبغي النظر في ظاهرة تغير المناخ ومسألة الطاقة في سياق الآليات المنشأة وفقا للترتيبات أو المحافل المناسبة. وتحتفظ فترويلا بموقفها إزاء مدى صلاحية أن يشارك مجلس الأمن في النظر في هذه المسائل، ومن المهم بشكل أساسي أن يقتصر دور هذه الهيئة على النظر في المسائل المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وإن جمهورية فترويلا البوليفارية لعلى قناعة بأن تعزيز تعددية الأطراف بوصفها آلية لتنفيذ التعاون الفعال من أجل التنمية سيمكن من توطيد نظام دولي شفاف وشامل، يظهر تضامننا ويوفر رفاهية وعدالة اجتماعية أكبر لشعوب العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الأفريقية في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الطاقة، والأمن، وتغير المناخ. وتؤيد المجموعة الأفريقية البيانات التي أدلى بها ممثلو مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز.

تعرب المجموعة الأفريقية عن قلقها إزاء قرار مجلس الأمن بعقد مناقشة مفتوحة بشأن مسائل لا تدخل في نطاق ولاية المجلس. فلقد أوضح ميثاق الأمم المتحدة بشكل لا لبس فيه أن المسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية تظل في نطاق اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

وتـشدد المجموعـة أيـضا علـى أن التعـدي المتزايـد والمزعج لمجلس الأمن على ولايات هيئات أخرى تابعة للأمـم المتحـدة – وهـو مـا يحـاول مجلـس الأمـن أن يـبرره بـربط كـل المسائل بمسألة الأمـن – يمـس بمبـادئ ومقاصـد ميثـاق الأمـم المتحدة ويقوض الهيئات ذات الصلة. وهذه الحالة أكثر إثارة للفـزع حيـث أنهـا تحـدث في وقـت تكتـسب فيـه عمليـة التماسك على نطاق المنظومة زخما داخل المنظمة.

وتحذر المجموعة الأفريقية من محاولة نقل المسألة التي تهم جميع الدول الأعضاء إلى هيئة تتمتع فيها قلة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بسلطة اتخاذ القرارات النهائية.

ويعمـل بيـان المجموعـة الأفريقيـة اليـوم علـى التـشديد على أن تلك المسائل لا تقـع ضـمن ولايـة مجلـس الأمـن. إن الطاقة وتغير المناخ كليهما من مسائل التنمية، ولهذا ينبغي أن يتم تناولهما في إطار التنمية والعراقيل التي تعترض تنفيذها، وينبغـي أن تـضطلع بهـا الأجهـزة ذات الولايـات المتخصـصة المعنية التابعة للأمم المتحدة، وليس مجلس الأمن.

وتـرى المجموعـة الأفريقيـة أنـه إذا كانـت الـشواغل والتحديات التي تنشأ عن تغير المناخ والطاقة أكثر شدة من ذي قبل، ولا سيما في أفريقيا، فإن السبب الأساسي لها يتمثل في عـدم الوفـاء بالالتزامـات وغيـاب الإجـراءات الملموسـة، ولا سيما من جانب البلدان النامية، للتصدي للآثار الضارة المتعلقة بالمسائل ذات الصلة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تحتـرم الالتزامـات الـتي تعهـدت بهـا في المـؤتمرات الرئيـسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والميـادين ذات الـصلة، وذلـك عـن طريـق القيـام، ولا سـيما بالنسبة لأفريقيا القارة الأكثر تعرضا للمخاطر، بتوفير الموارد الكافية التي يمكن التنبؤ بها والتكنولوجيا السليمة بيئيا، وكذلك بإتاحة سبل الحصول على الطاقة، بما في ذلك عن طريق تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة في أفريقيا.

وتشدد المجموعة الأفريقية على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو هما اتفاقان متعـددا الأطـراف وملزمـان ويـوفران أحكامـا كافيـة لاتخـاذ الإجراءات اللازمة للتصدي للأخطار المرتبطة بتغير المناخ على مـستوى عـالمي. وهكـذا، يكمـن الحـل لمثـل هـذه القيـود في التمسك على نطاق واسع بهذين الاتفاقين، والأهم من ذلك الوفاء بجميع الالتزامات، ولا سيما من جانب البلدان المتقدمة النمـو، وفقـا للمبـادئ المكرسـة في الاتفاقيـة، وبوجـه خـاص مبادئ ريو التي تحدد مسؤوليات عامة ولكنها متفاوتة.

وأخيرا، تأمـل المجموعـة الأفريقيـة ألا يـشكل القـرار الذي يتخذه المجلس بعقد هذه المناقشة حول مسألة الطاقة وتغير المناخ سابقة، حيث أن المجلس ليس هو الهيئة المناسبة للتعامل مع هذه المواضيع.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثل جزر سليمان.

الـسيد بيـك (جـزر سـليمان) (تكلـم بالانكليزيـة): سيدي الرئيس، يـود وفـد بلـدي، بـادئ ذي بـدء، أن يؤيـد البيان الذي قدمه ممثل بابوا غينيا الجديدة بالنيابة عن جزر المحـيط الهـادئ والـدول الجزريـة الـصغيرة الناميـة. إن جـزر سليمان، وهي دولة جزرية صغيرة نامية تشغل مكانها ضمن فئـة أقـل البلـدان نمـوا، تتقـدم إلـيكم بخـالص الـشكر علـى تنظيمكم هذه الجلسة. ويظهر هذا العمل في حد ذاته مدى الجدية التي يبديها بلدكم في تبوء مركز القيادة عند معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ.

إن بلـدانا مثـل بلـدنا، تقـع في منطقـة معرضـة للكوارث، تتحمل وطأة تغير المناخ بشكل يومي. لقد أعاد تغير المناخ تحديد اقتصادنا المعيشي والنمط التقليدي لحياتنا؛ وأحدث ضررا يتعذر إصلاحه في نظامنا الإيكولوجي الهش وفي الدعامة الأساسية لاقتصاداتنا في مجال الزراعة ومصائد

الأسماك، ودفع بمكاسبنا في التنمية عشر سنوات إلى الخلف. كما أن المدارس والمستشفيات التي شيدت بشق الأنفس على مدار السنين معرضة لأن تجرف بفعل أمواج سونامي في ظرف دقائق معدودة، مما يزيد من انعدام الأمن بالنسبة لأطفالنا والأجيال المقبلة.

وتنظر جزر سليمان إلى تغير المناخ لا على أنه مسألة إنمائية فحسب، بل أيضا مسألة أمنية. ونرى أن الأجهزة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تهتم بهذه المسألة، أخذا في الاعتبار الخطر المتزايد الذي تشكله هذه الظاهرة على العالم. إنها مسألة بقاء، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، نشارك في هذه المناقشة، ونتطلع إلى تبوء الأمم المتحدة مركز الريادة في تعبئة الدعم الدولي اللازم من أجل العمل بصورة جماعية لمعالجة المسائل الإنمائية على جميع الجبهات. وندرك اليوم مدى تسارع التدهور البيئي وآثاره على تغير المناخ، بالرغم من البطء الكبير في عملية تصحيح تلك الآثار.

إن عدد من يموتون من جراء الآثار المترتبة على تغير المناخ يفوق أعداد من يموتون في الحروب المحلية والدولية مجتمعة. وقد زادت حدة تواتر وكثافة الأعاصير والفياضانات والزلازل وموجات سونامي والجفاف على المستوى العالمي. وتسببت موجات سونامي الآسيوية التي حدثت في عام ٢٠٠٤ بفقدان الكثير من الأرواح في خلال ساعات قليلة. وقبل أسبوعين، لم يسلم بلدي، جزر سليمان، من ذلك. فقد تسببت موجات سونامي بفقدان ما يزيد على ٥٠ من الأرواح البشرية، وتشريد ٠٠٠ ٥ شخص بيئيا، وأعادت تشكيل جغرافية المناطق المتضررة إلى الأبد. وقد حدث كل هذا في دقائق معدودة. وفي هذه اللحظة، تتعامل جزر سليمان مع اللاجئين البيئيين الذين يترحون من مواقعهم بسبب غرق جزء من الجزر. وعلى جزر أخرى ارتفعت الشعاب والسواحل بمقدار ١٠ أمتار – وليس سنتيمترات. وتحولت أرضية المصائد، وفقدت الشعاب، ودمرت الهياكل الأساسية الساحلية، واختلت إمدادات المياه والزراعة، مما قد يتسبب بنشوب الصراعات في المستقبل.

وفي بلد تُمتلك الأراضي بموجب نظام عرفي، فإن أي عملية نقل تؤثر في نظمه الخاصة بحيازة الأراضي؛ وإذا لم تتم معالجة هذه المسألة بشكل جيد قد تؤجج التغييرات الصراعات في المستقبل. إننا اليوم نلبي حاجة الحركة الداخلية للناس. وقريبا جدا سوف ينتشر ذلك على المستوى الدولي، حيث لن يكون الضحايا البيئيون لاجئين بل مجرد ناجين.وسوف تعيد هذه الحقيقة تحديد نمط وعوامل دفع الهجرة. وينبغي ألا ننتظر حتى يجئ ذلك اليوم.

وكما تعلم الوفود، فإن جزر سليمان قد خرجت لتوها من صراع عرفي قبل حوالي خمس سنوات. وهذه حالة معقدة بالنسبة لنصف مليون شخص يتكلمون ٨٠ لغة مختلفة ويتقدمون بنجاح نحو عملية بناء الأمة بدعم إقليمي ودولي.

إن تناول مسألة تغير المناخ أمر واجب لمنع نشوب الصراعات، بالنظر إلى الحجة سالفة الذكر.

والأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها موجودة كل منها للأخرى. ولكن، للأسف، فيما يتعلق بمسألة تغير المناخ – بالرغم من تأثيرها العالمي – ما زلنا منقسمين بشأن اتخاذ نهج مشترك نحو التصدي لها بوصفها قضية إنمائية أو أمنية. وتناقش مسألة تغير المناخ حاليا – وكأنها مُذنّب – بطريقة موضوعية مرة كل أربع أو خمس سنوات من خلال عقد مؤتمر؛ ونناقشها سنويا من خلال عملية لجنة التنمية المستدامة، لفترة أسبوعين. وبعد ذلك، نعود إلى مناقشة المسألة بعد فترة ١٢ شهرا. ولا يوجد جهاز يتعامل مع المسألة على مدار العام. وذلك لأن المسألة لقيت، منذ إنشاء عملية الأمم المتحدة لتغير المناخ، اهتماما منقسما من المجتمع العالمي. وتعيِّن تنظيم مؤتمرات لإبقاء مسألة البيئة قيد

الاهتمام؛ وحالما تختتم تلك المؤتمرات أعمالها، تختفي المسألة مرة أخرى.

وإذا كنا فعلا جادين في التصدي لتحدياتنا البيئية، فإن علينا أن نولي تغير المناخ الكثير من الاهتمام والالتزام مثلما نولي لمسائل مثل الإرهاب. وعلى منظومة الأمم المتحدة بأكملها أن تستجيب بصورة هيكلية للنداء – وليس الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وحدهما، ولكن مجلس الأمن أيضا. ويجب عدم تسييس مسألة البيئة؛ ويلزمنا سد الفجوة القائمة؛ ويجب علينا إقامة الجسور وترشيد التزامنا المشترك في تنفيذ الأطر الدولية المتفق عليها لتغير المناخ. وهذه الاتفاقات لم يقابلها توفير موارد للدول الجزرية الصغيرة النامية. وستبقى استراتيجية موريشيوس مجرد استراتيجية ما لم يتم دعمها ماليا.

وتظل الطاقة ذات صلة هامة بمناقشة اليوم. وفي وسع المناقشة أن تقدم بعض الإجابات فيما يتعلق بتنظيف جونا والتصدي للشواغل الأمنية. وفي حالة جزر سليمان، تبلغ واردات الوقود الأحفوري ثلث ميزانيتنا الوطنية – لمجرد توفير الطاقة لنسبة ٢٠ في المائة من السكان. وندرك إمكانية الطاقة المتجددة. وبنقل التكنولوجيات الملائمة بيئيا، وخاصة النظم المائية المحلية، سيكون بمقدورنا الوصول إلى السكان على نطاق أوسع، والأمر الأهم هو تحرير موارد من الميزانية الوطنية للوفاء بالالتزامات الأخرى المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تمكين أنفسنا من التكيف مع بيئتنا.

وينبغي لنا إنشاء صندوق استئماني للطاقة المتجددة يستهدف الدول الجزرية الصغيرة النامية إذا أردنا أن نحدث أي تغييرات ذات مغزى. والأمر الأهم هو أن الأمم المتحدة لن تتمكن بشكل ناجح من فرض إدارة بيئية إلا إذا تغيرت واتخذت نهجا للمجتمع الريفي قائما على أساس الاقتصاد ومركّزا على الإنسان، لأن الموارد والسواحل وكل شيء آخر يعود إلى السكان. ويجب أن يلقى مفهوم أرصدة الكربون دعما دوليا.

سيدي الرئيس، سأختتم بياني بتقديم الشكر لحكومتكم على المساعدة التي قدمتها فيما يتعلق بأمواج سونامي التي ضربت مؤخرا جزر سليمان. كما أعرب عن امتناني لعضوين دائمين آخرين في المجلس، هما فرنسا والولايات المتحدة. وأشكر أيضا جيراني المباشرين بالذات أستراليا ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة وفيجي وفانواتو، التي دعمتنا أيضا بشكل ثنائي، وأشكر جيراننا في منطقة المحيط الهادئ عموما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بالاو.

السيد بيك (بالاو) (تكلم بالانكليزية): نود أن نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل بابوا غينيا الجديدة بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

ونحيي المملكة المتحدة على اقتراحها عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الآثار الأمنية لتغير المناخ. وبالاو، بوصفها دولة جزرية صغيرة، تواجه بشكل خاص التحدي المتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر. وفضلا عن ذلك، تود بالاو أن تسترعي انتباه هذه الهيئة إلى خطر مروّع بشكل مماثل يشكّله الاحترار الذي لم يتم تحديده بدقة في الورقة المفاهيمية وهو يستدعي الاهتمام العاجل من المجتمع الدولي.

وبصريح العبارة، إن الاحترار العالمي يهدد بتدمير الشُعب المرجانية في العالم. ففي عام ١٩٩٨، أدى حادث الاحترار المعروف بتيار النينيو إلى ابيضاض الشُعب المرجانية في بالاو وتدمير ثلثها تقريبا. وتم القضاء عمليا على بعض الأنواع الحساسة بشكل خاص.

إن تدمير الشُعب المرجانية يرقى إلى مستوى تدمير البلد. فالشعاب أمر محوري لاقتصاد بالاو، الذي يعول على

السياحة بشكل حصري تقريبا. وبدون الشعاب، لن يحصل السكان على الأسماك لتغذية أنفسهم أو على المال لشراء الأغذية. ولأكثر من ٣٠٠ عام، عاش سكان بالاو على صيد الأسماك في شُعبهم المرجانية وحولها. وتغير المناخ الآن يهدد تلك الشُعاب بالمزيد من التحميض وارتفاع درجات الحرارة والعواصف القاسية وتسريع زيادة مستوى سطح البحر. وسيؤدي تدمير الشُعاب، بشكل حتمي، إلى هجرة السكان وإلى إنهاء ثقافتهم.

والنظم الإيكولوجية للشُعب المرجانية ليست حيوية لبالاو فحسب ولكنها حيوية لعشرات الدول. فالشعاب توفر ربع كمية صيد الأسماك في البلدان النامية وتوفر الأغذية لأكثر من بليون شخص. وتدمير الشعاب يمثل تهديدا لجميع البلدان التي سيهاجر إليها صيادو الأسماك السابقون وأسرهم.

ونشيد بالمملكة المتحدة على عقدها هذه الجلسة وعلى زيادة إبراز صورة هذه المسألة، فضلا عن دعمها لاستعراض ستيرن المؤثر، ضمن أمور أخرى. ونشعر بالامتنان للولايات المتحدة وللاتحاد الأوروبي على جهودهما لضمان التصدي لتبييض المرجانيات خلال المداولات الأخيرة بشأن القرار الهام للجمعية العامة بشأن المحيطات. ونشيد بحكومة فرنسا على قيادها في إنشاء مبادرة الشعاب المرجانية لجنوب المحيط الهادئ وبجميع الدول الأخرى التي تصدت للتهديدات الماثلة للشُعب المرجانية.

ونناشد المجتمع الدولي التصدي بقوة لتدمير الشعاب والحد من الدمار الذي وقع بالفعل، على سبيل الإلحاح الشديد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الدانمرك.

السيد ستور (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أعلن تأييد الدانمرك الكامل لبيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلت به صباح هذا اليوم الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي.

إن الدانمرك تعتبر مناقشة اليوم فرصة هامة للغاية للنظر في الصلة بين الأمن وتغير المناخ. وحالات نقص الموارد ذات الصلة بالمناخ معترف بها اعترافا كاملا وتمثل دوافع قوية للصراع، وتشكل الحالة في دار فور تذكرة قوية بذلك. كما أننا نبدأ إدراك كيفية تهديد تغير المناخ بالمعنى الأوسع بتقويض قدرة بعض الحكومات على كفالة الأمن والاستقرار.

ونود أن نشيد بمجلس الأمن على تحمله المسؤولية عن مناقشة هذا المفهوم الواسع للأمن في وقت مبكر. ونثق بأن هذه المناقشة ستعمل على استرعاء الانتباه الذي تمس الحاجة إليه إلى المسألة وأنها لن تحول بأي حال من الأحوال دون المناقشة – والأكثر أهمية، بالطبع، العمل – في نطاق واسع من المنتديات خارج المجلس.

وستستضيف الدانمرك الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر أن يعقد في عام ٢٠٠٩. ونهدف إلى العمل مع جميع الشركاء الدوليين لضمان التوصل في ذلك الاجتماع إلى اتفاق بشأن إبرام اتفاق في المستقبل بشأن تغير المناخ. وإذا لم نحقق هذا الهدف، سيصبح من الصعب إطلاق خلف لبروتوكول كيوتو في عام ٢٠١٢، حينما تنتهي الفترة الأولى للالتزام بالبروتوكول.

وليكون أي اتفاق مقبل بشأن المناخ فعالا، علينا أن نلقي نظرة شاملة على تحدي المناخ. وهنا، تكون الصلة بين المناخ والطاقة والأمن صلة جوهرية.

وفي دراسة حديثة أعدت لوزير الخارجية الدانمركي، تم إبراز هذه الصلات بوضوح. وتبين الدراسة أن مسألة تغير المناخ ما زالت تمثل أولوية متدنية مقارنة بالتحديات العالمية الأخرى مثل الإرهاب والفقر وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولا بد أن يعامل تغير المناخ على نحو يتماشى مع التحديات العالمية الأخرى بغية منع حصول العواقب الوخيمة للغاية. ويمكن لتغير المناخ أن يؤدي إلى تقويض قدرات التحمل للعديد من البلدان النامية وإلى تفاقم التوترات بشأن المصادر النادرة للمياه والأرض الخصبة، وأن يؤدي إلى زيادة عدد اللاجئين بسبب البيئة، وأن يدفع إلى الصراع حول الممرات الاستراتيجية للتجارة والإمكانية الجديدة للحصول على الموارد، وإلى فقدان الأراضي. وبالتالي فإن مما له أهمية بالغة الاعتراف بالآثار الأمنية لتغير المناخ. وذلك من شأنه تمكيننا من زيادة الوعي ومن حشد الإرادة السياسية للتصدي لهذا التحدي. ونحن نرحب كما رحب الآخرون ترحيبا شديدا بالقرار الذي اتخذه الأمين العام بجعل تغير المناخ إحدى أولوياته.

إن تغير المناخ مسألة معقدة، ولا توجد طريقة سهلة لحلها. وصكوك السياسات الأمنية التقليدية لا يمكنها أن تخفف من حدة تغير المناخ، ومن ثم يجب أن نتخذ إجراء سريعا وحاسما للتخفيف من شدته إلى جانب التكيف معه في الوقت ذاته سواء في البلدان المتقدمة نموا أو البلدان النامية. وبصفة خاصة، يجب أن نساعد البلدان النامية على بناء القدرة على التعامل مع الأخطار الأمنية الناجمة عن التدهور بفعل المناخ والتوتر المحتمل اندلاعه بسبب الموارد الشحيحة.

والتحدي المتمثل في التحول من اقتصادات الاعتماد على الكربون إلى شيء ما زال في علم الغيب هو تحد هائل. ولكن علينا جميعا أن نقبل هذا التحدي. وتوفر التقارير الأخيرة التي أصدرها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أساسا قويا للعمل، ولا بد أن يستجيب المجتمع الدولي وفقا لذلك. فقد تحدد الاتجاه. وعلينا جميعا أن نستجمع الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ القرارات الصعبة الضرورية. وتشكل مناقشة اليوم جزءا من هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أشكر لكم يا سيدي الرئيس عقدكم هذه المناقشة الهامة المفتوحة ذات الصلة عن الطاقة والأمن والمناخ. وأشكركم أيضا على ورقتكم المفاهيمية (S/2007/186)، وسأحاول التركيز على المسائل المثارة تحت بند أسئلة للمناقشة.

لقد أصبح من المعترف به على الصعيد العالمي أن التنمية والحرب على الفقر جانبان هامان من جوانب الأمن. ومن الواضح للجميع أنه لن يوجد أمن بدون تنمية ولن تكون تنمية بدون أمن.

وأصبحنا ندرك بصورة متزايدة خطورة تغير المناخ فيا يتعلق بأمن البشرية ورفاهها. وتم تقديم آخر الشواهد في التقرير المعنون "تغير المناخ ٢٠٠٧: التأثيرات والتكيف والتعرض"، الذي أصدره الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في وقت سابق من هذا الشهر. ويتبين بوضوح من هذا التقرير أن تغير المناخ سوف يصيب أفقر المناطق أعنف من غيرها. ويمكن أن نتوقع أحداثا جوية أشد وطأة، وسوف تذوب جبال الجليد، ويرتفع منسوب سطح البحر. وسوف تشتد قسوة حالات الجفاف وتزداد الفيضانات والتصحر. ولدينا أدلة واضحة على حدوث تغير المناخ في بلدي أنا، حيث تنكمش جبال الجليد في المرتفعات بسرعة.

وقبل أن أتسلم منصبي هنا في نيويورك كنت سفيرا في كندا وأسعدني الحظ بالسفر على نطاق واسع في مناطق كندا الشمالية المرتفعة. وكان أبناء قبيلة الإنتويت في نونافوت يشكون من ذوبان الجليد في الأماكن التي يستخدمونها في رحلاتهم. والآن توجد مساحات مفتوحة من المياه هناك، وعليهم الذهاب برا لمسافات بعيدة بدلا من أن يستطيعوا اتخاذ مسالك مباشرة على الجليد عبر الممرات البحرية.

وليس المرء بحاجة إلى أن يعمل هنا مدة طويلة في الأمم المتحدة حتى يصبح من الواضح لديه بشكل كاف أن تغير المناخ مصحوبا بارتفاع مناسيب سطح البحر يشكل أعظم خطر على أمن عدد من الدول الأعضاء، خاصة الدول الجزرية الصغيرة.

وتتفق أيسلندا يا سيدي الرئيس مع تحليلكم في أن تغير المناخ مسألة أمنية خطيرة. فعلى المدى الأطول، سوف تجلب زيادة الهجرة وتناقص الموارد الطبيعية، ولا سيما الأغذية والمياه العذبة، مزيدا من مخاطر التراعات الحدودية والإقليمية والصراعات الوطنية والعرقية على السلطة. أما في المدى الأقصر، فترتبط أشد الأخطار بإمكانيات تأمين إمدادات الطاقة.

والتعاون الدولي واسع النطاق وطويل الأمد هو الخيار الوحيد المتاح تحقيقا للفعالية في إبطاء تغير المناخ ووقفه في نهاية المطاف، والتخفيف من حدة آثاره، وخاصة في البلدان النامية. ولكننا لا نحقق نجاحا كاملا من خلال التعاون الدولي بيننا. ولعل هذا يرجع إلى أننا نعامل تغير المناخ على أنه مسألة بيئية في المقام الأول. وعلى أحسن الفروض نعترف بآثاره الاجتماعية الاقتصادية. ولكن مع إجراء هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن، يجري أخيرا النظر إلى تغير المناخ على حقيقته: وهي أن تغير المناخ مسألة أمنية تقتضي أعلى درجات الاهتمام من زعماء العالم.

وأود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إيلائه هذه المسألة الأهمية التي تستحقها في قائمة أولوياته. ونتفق مع الرأي القائل بأن الأوان لم يفت بعد لاتخاذ إجراءات ملموسة لتجنب أسوأ النتائج. وستكون فترة الـ ٢٠ سنة المقبلة حاسمة. وإذا تصرفنا بسرعة وفعالية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، فسوف نكون قد اتخذنا خطوات هامة صوب إنقاذ الملايين من المعاناة والصراع في المستقبل.

إن نطاق المشكلة من الضخامة بحيث يحتاج حلها إلى التزام جميع الدول الأعضاء. وأيسلندا بوصفها طرفا في بروتوكول كيوتو ملتزمة التزاما كاملا بأن تقوم بدورها. وفي رأينا أننا بحاجة إلى التفاوض بشأن مزيد من الالتزامات للأعوام التالية لعام ٢٠١٢. وقد اعتمدت أيسلندا مؤخرا استراتيجية جديدة لتغير المناخ، تتوخى خفض صافي انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة من ٥٠ إلى ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. ولن تتحقق هذه الرؤية إلا من خلال العمل المتفاني على الصعيد الداخلي في جميع القطاعات الرئيسية وفي سياق اتفاق دولي شامل.

غير أن تدابير التخفيف ينبغي ألا تعرقل التنمية، التي تعد زيادة استهلاك الطاقة عاملا حاسما فيها. ويجب أن ينصبّ التركيز على موارد الطاقة البديلة. ولموارد الطاقة المتجددة دور هام تؤديه في هذا الصدد. فخلال حياة جيل واحد، انتقل بلدي من الاعتماد إلى حد كبير على الفحم والنفط إلى إشباع ٧٠ في المائة من احتياجاتنا الكلية للطاقة من موارد متجددة، ويعتمد إنتاجنا من الكهرباء بنسبة فريدة هي مائة في المائة على الطاقة النظيفة والمستدامة. ويمكننا أن نفعل ما هو أكثر من هذا، ونعكف على استكشاف تكنولوجيات جديدة، منها استخدام الهيدروجين في وسائل النقل، للاستمرار في زيادة نصيب الطاقة المتجددة في التشكيل العام للطاقة لدينا.

واليوم، يعتمد كثير من البلدان النامية اعتمادا كبيرا على أنواع الوقود الأحفوري المستوردة. وبزيادة استخدامها للطاقة المتجددة، يمكن للبلدان النامية أن تكون في وضع يتيح لها الاستعانة بمواردها الذاتية التي ستوفر إمكانيات آمنة للحصول على الطاقة. ونعتقد بشدة أن تجربتنا مع مصادر الطاقة البديلة يمكن نقلها. والواقع أن مئات الخبراء من البلدان النامية في جميع القارات قد تخرجوا من برنامج التدريب في مجال الحرارة الأرضية التابع للأمم المتحدة، الذي

أنشئ في أيسلندا قبل ثلاثة عقود، ومعظمهم الآن يضطلعون بأدوار قيادية في استغلال موارد الحرارة الأرضية في أوطانهم. وقد صنعت أيسلندا لنفسها مكانة رائدة في تسخير الطاقة الحرارية الأرضية، وتشترك شركات الطاقة لدينا الآن في مشاريع مختلفة في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة ومناطق أخرى من العالم.

وثمة إمكانيات كثيرة يمكن تنميتها لكفالة إمدادات مستدامة من الطاقة. ومن خلال استراتيجيتنا للتعاون الإنمائي، سنواصل التركيز على التنمية المستدامة وعلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك من خلال تعزيز برنامج التدريب في مجال الحرارة الأرضية بجامعة الأمم المتحدة بتمكينه من قبول مزيد من الطلاب وبإنشاء مساقات تدريبية في البلدان النامية. وقد قمنا أيضا بتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي، في مجال الطاقة المتجددة وفي زيادة التشديد على التعاون الإنمائي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونتوجه بالشكر للمملكة المتحدة مرة أخرى على مبادرتها المتمثلة في عقد هذه المناقشة المفتوحة الجيدة التوقيت لاستكشاف العلاقة بين الطاقة والأمن والمناخ في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جزر مارشال.

السيد كابيل (جزر مارشال) (تكلم بالانكليزية): تود دولتي الجزرية أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل بابوا غينيا الجديدة باسم الدول الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ.

ومن المعلوم جيدا للمجتمع العالمي أن الدول الجزرية الصغيرة النامية من قبيل جزر مارشال تعاني بالفعل أولى الآثار الإيكولوجية الناجمة عن تغير المناخ. وإن مصير أمتي ليس مجرد شاغل أخلاقي منعزل، بل جزء من الفصل الأول في سلسلة معقدة من الأحداث التي ستضعف هيكل السلام العالمي. وإلى جانب بحث مسألة تغير المناخ في محافل أخرى، فإن هذه المسألة تستحق الاهتمام المستمر من جانب هذه الهيئة بوصفها بندا دائما في جدول الأعمال.

إن انتقال السكان بسبب ارتفاع مستوى البحر يشكل واقعا قائما في منطقتنا؛ ولكون المنطقة ذات أرض محدودة المساحة، فإن هذه المشكلة تقترب بسرعة من مرحلة الخطر. وبعض الدول الجزرية المنخفضة الموقع، بما فيها جزر مارشال، تواجه خطرا جديا بأن تصبح بالكامل طبقة جديدة من لاجئي البيئة العالمية. وإن زوال أمم بأسرها يشكل ببساطة أمرا ليس له سابقة في التاريخ؛ وبمعدل ارتفاع مترين فحسب فوق سطح البحر، فإن أمتي من أكثر الأمم تعرضا للخطر في العالم. وفي مواجهة إمكانية فقدان جزرنا، فإن كفاحنا لإعادة تعريف هويتنا المارشالية ووطننا سيزيد من تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية السائدة في منطقة المحيط الهادئ.

وخطر تغير المناخ على الأمن يمثل حقيقة صارخة، وليس مجرد احتمال نظري. وقد أشارت البحوث التي أجريت مؤخرا إلى وجود تأثيرين مرتبطين بتغير المناخ – زيادة تحمض المحيطات وارتفاع درجة حرارة المياه – يؤثران بالفعل على النظم البحرية الإيكولوجية. وإن كانت مساحة دولتنا صغيرة وعدد سكانها ضئيلا، فإن منطقتنا الاقتصادية الخالصة الواسعة تشكل موطنا لأغنى مصائد الأسماك في العالم. وفي حين تستمر شعابنا المرجانية في الاختفاء بسبب التبييض وبتغير نظامنا الأيكولوجي البحري بفعل ازدياد انبعاثات غاز الدفيئة، علينا أن نؤكد لمجلس الأمن على الخطر الشديد والمتزايد الناجم عن تغير المناخ لأرصدتنا السمكية، التي تشكل مصدرا غذائيا عالميا أساسيا. ونفاد إمدادات الغذاء في مقابل الزيادة السكانية لا يهدد وجودنا الوطني فحسب، بل سيزيد أيضا من التنافس الدولي على الموارد

الأساسية المتضائلة باطراد. وسيشكل مثل هذا التناحر في المستقبل دعوة إلى الصراع على الصعيد العالمي.

وما زالت أمامنا فرصة للحد من خطر تغير المناخ على الأمن الإقليمي والعالمي. وبينما استمعنا إلى الكثير من الخطب الرنانة حول تغير المناخ، فإن الأسرة العالمية غالبا ما تجاهلت شدة واتساع نطاق تأثيره. وقد شكل العمل الدولي لتطوير استراتيجيات التكيف الأساسية، وكذلك التنفيذ الكامل لأهداف الحد من انبعاث غازات الدفيئة، خيبة أمل محزنة وخطيرة.

وتدرك أمتي التحديات المعقدة والتكاليف التي تواجهها الأسرة العالمية في الحد من انبعاث غازات الدفيئة والتكيف مع تأثير تغير المناخ. ولكن التحديات والتكاليف التي يمثلها غياب العمل أو العمل غير الكافي ستكون أعظم. ويقوض تغير المناخ استقرارنا الإقليمي والعالمي، بالإضافة إلى تهديده لمجرد بقاء بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، كجزر مارشال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد دافيدي (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس وأهنئ رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهي الآن في خضم قيادتها الناجحة للمجلس خلال هذا الشهر.

وبالنظر إلى ضيق الوقت، سوف أدلي بنص مقتضب من بيان وفد بلدي الذي ستكون نسخ منه متاحة في القاعة.

أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تأييد وفد بلدي بصفة عامة لآراء رئيسي حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بمبدأ وجوب احترام اختصاصات كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة من أجل الإبقاء والمحافظة على الحدود الواضحة لوظائفها ومسؤولياتها.

ويشارك وفدي في المناقشة المفتوحة اليوم نظرا لأهمية مسائل الطاقة والأمن وتغير المناخ بالنسبة لبلدي. وفيما يخص هذا الأخير، المتعلق بالبيئة، فإن دستور الفلبين ينص بصورة واضحة على أن الدولة ستحمي وتدعم حق الشعب في إيكولوجيا متوازنة وصحية وفقا لإيقاع الطبيعة وتناغمها. وفي قرار تاريخي – أبوزا وآخرون ضد وزير البيئة فاكتوران – سمحت المحكمة العليا في الفلبين للأطفال ومن ناب عنهم وأطفال الأجيال القادمة بأن يقاضوا الحكومة من أجل إنفاذ ذلك الحق، وبذلك، أقرت مبدأ المسؤولية بين الأجيال وإقامة العدالة بين الأجيال.

وهناك ضرورة لتركيز الاهتمام، على نطاق منظومة الأمم المتحدة، على هذه المسائل. والأهم من ذلك الحاجة الملحة، بدرجة قصوى إلى تحديد أولويات المجتمع على المستوى الدولي، بما في ذلك المستويان الإقليمي والوطني، في التصدي لتحديات أمن الطاقة وتغير المناخ. ولذا يأمل وفد بلدي أن تساعد هذه المناقشة على زيادة الوعي الذي سيؤدي إلى التوافق الدولي، وهو ما نحتاج إليه بشدة، للتعاون السريع والإجراءات المتعلقة بالطاقة وتغير المناخ.

إن بقاء البشرية على كوكبنا الهش يواجه تهديدا خطيرا يمثله التدهور المتزايد لحالة المناخ. وفي القرار التاريخي الذي أشرت إليه سابقا، أعلنت المحكمة العليا أنه ما لم يتم القيام بعمل شيء اليوم، فإن البشرية قد ترث أرضا جرداء غير قادرة على استدامة الحياة. ومن الأمور التي لا يمكن إنكارها أن اتجاهات الاستهلاك والإنتاج المفرطين، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، قد أدت إلى الوضع الحالي للمناخ. ولكن لا ينبغي أن نحيد عن الطريق من خلال توجيه أصابع الاتهام، بل ينبغي أن ندرس كيف يمكن لكل بلد من بلداننا

أن يسهم في الحد من تغير المناخ، تماشيا مع المبدأ الأخلاقي لإقامة العدالة والإنصاف والمسؤولية وتقاسم العبء بين الأجيال.

لقد كان الحد من تغير المناخ أحد المواضيع الرئيسية التي تناولها مؤتمر القمة الثاني لشرق آسيا، الذي انعقد في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في الفلبين. وفي إعلان سيبو بشأن أمن الطاقة في شرق آسيا الذي اعتمده مؤتمر القمة، فإن بلدان جنوب شرقي آسيا العشرة، بالإضافة إلى أستراليا والصين والهند واليابان ونيوزيلندا وجمهورية كوريا، قد اتفقت على التعاون الوثيق للتخفيف من حدة انبعاث غازات الدفيئة من خلال سياسات وتدابير فعالة.

وأصدر وزراء البيئة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إعلان سيبو بشأن التنمية المستدامة، حيث أعربوا عن قلقهم إزاء تأثير تغير المناخ على النظام الإيكولوجي. وكرر الوزراء تأكيد التزامهم بالتصدي لمسائل البيئة العالمية من خلال التعاون الوطني والإقليمي، ودعوا المجتمع الدولي إلى مواصلة العمل مع الرابطة في هذا المجال.

كما أن تغير المناخ يشكل جزءا من خطة عمل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للتعاون بشأن الطاقة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩. وتخول الخطة إدخال المخاوف البيئية والتنمية المستدامة في صياغة سياسة الطاقة الإقليمية.

وفي الشهر الماضي، خلال الاجتماع الوزاري السادس عشر لوزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي، تمت مناقشة تغير المناخ. ولاحظ الوزراء باهتمام خاص إعلان سيبو بشأن أمن الطاقة في جنوب شرق آسيا ووافقوا على تعزيز التعاون بخصوص تغير المناخ وأمن الطاقة والطاقة المستدامة والتدابير المتعددة الأطراف من أجل أسواق طاقة مستقرة وفعالة وشفافة.

لقد جعلت الفلبين نفسها تغير المناخ مسألة ذات أولوية. واعترافا بالحاجة الملحة للتصدي لهذه المسألة ومعالجة آثارها السلبية، أنشأت الرئيسة غلوريا ماسبغال - أرويو، في شهر شباط/فبراير هذا العام، فرقة العمل الرئاسية المعنية بتغير المناخ. وأسند إلى فرقة العمل إجراء تقييم سريع لأثر تغير المناخ وضمان الالتزام الصارم بمستويات الانبعاثات الهوائية ومكافحة قطع الغابات واعتقال المخالفين.

إن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ تعترف، من بين أمور أخرى، بأن القضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية هما أول وأهم أولويتين لتنمية البلدان. ووفق مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المختلفة، على البلدان المتقدمة النمو أن تقوم بالدور الريادي في تعديل الاتجاهات البعيدة المدى للإنبعاثات الناجمة عن النشاط البشري، مثل إدخال تغييرات على أنماط الحياة الاستهلاكية والإنتاجية. ونظرا لهذا، تود الفلبين أن تركز على عدد من النقاط.

أولا، إن جميع الأخطار متساوية في الأهمية وتنطبق بالتساوي على جميع أجزاء العالم. ومع ذلك، فالبلدان المتقدمة النمو مجهزة على نحو أفضل من البلدان النامية للتصدي للأخطار وإدارتها ومن ثمّ هناك حاجة لتعاون عالمي حقيقي فيما بينها ومع البلدان المتقدمة النمو مع تحمل مسؤولياتها التاريخية بالقيام بالدور الريادي.

ثانيا، هناك حاجة لزيادة تحسين فهمنا للاستجابات التكنولوجية في معالجة تغير المناخ، لا سيما آثاره السلبية، من خلال التكيف والاعتراف بأن البلدان النامية ما زالت الأكثر عرضة لهذه الآثار السلبية. والمطلوب هو التعاون في تنمية التكنولوجيا، التي من شأنها أن تضمن عدم وجود عوائق أمام نقل التكنولوجيا وأن هذه التكنولوجيا يتم تكييفها مع حاجات البلدان المستعملة لها. ومن شأن التعاون في تطوير التكنولوجيا أن يلبي حاجات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، التي تتأثر كلها من تغير المناخ.

ثالثا، ينبغي لجميع البلدان أن تمتثل لالتزاماتها الملزمة قانونيا حسب الاتفاقية الإطارية، خاصة فيما يتعلق بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا. وينبغي توفير موارد أكبر لتدابير التكيف الملموسة.

رابعا، إن السعي من أجل التنمية المستدامة أمر حيوي بالنسبة لجميع البلدان. وبذلك، ينبغي لجميع البلدان أن تجعل اعتبارات تغير المناخ جزءا لا يتجزأ من خططها الإنمائية.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يذكر أن السنوات من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ سوف تكون سنوات حرجة في اختبار تصميم الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات شجاعة وحاسمة للتخفيف من آثار تغير المناخ. وطالما يشمل النهج جميع الأطراف الفاعلة - الحكومات والبرلمانيون والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات الدينية، وفوق هذا، الناس أنفسهم - والتصميم والإرادة السياسية لإعلان الالتزامات وتنفيذها، سوف نتمكن من إنقاذ البشرية وجعل هذا الكوكب مكانا جميلا للعيش عليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر إليكم، يا سيادة الرئيس، لإدخال هذا النقاش العام في جدول أعمال المجلس في شهر نيسان/أبريل. إن قضايا لأمن والطاقة وتغير المناخ تناقش عادة بصورة منفردة. ومع ذلك، يجب القيام بتقييم شامل للروابط بين هذه المواضيع إذا أردنا الوصول إلى تفهم عالمي ووضع سياسات تسمح لنا بالتصدي للخطر الذي تشكله على السلم والاستقرار الدوليين. إن منظومة الأمم المتحدة التي تجسد إرادة الدول الأعضاء، هي المكان المناسب لمناقشة هذه التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

إن تنمية ورفاه جميع الدول لا يمكن ضمانهما إلا باتخاذ التدابير السليمة على نحو متعدد الأطراف وملموس في المحافل ذات الصلة. وما زالت الطاقة مصدرا استراتيجيا خلال تاريخ التقدم البشري. إن استعمال الوقود الأحفوري والفحم بوصفهما مصدرين رئيسيين للطاقة أتاح لنا زيادة قدرتنا على التنمية. لكننا نعلم اليوم أنهما يهددان كذلك مستقبلنا المشترك. ويؤكد آخر توافق علمي في الآراء أن عددا كبيرا من النظم الطبيعية قد تأثرت من تغير المناخ، ومما لا شك فيه أن ارتفاع درجة حرارة الأرض يحدث تأثيرا على النظم المادية والبيولوجية. ويمثل تغير المناخ تهديدا خطيرا ومتزايدا للتنمية المستدامة والحياة على الكوكب الأرضي. وسوف يكون لآثاره انعكاسات مباشرة على العرض والطلب فيما يخص الطاقة.

وفيما يتعلق بمسألة العرض، سوف ينتج عن تغير المناخ تقليص للموارد الطبيعية، نظرا لاحتمال تقليل جودة المياه وكميتها المتوفرة للاستهلاك البشري والزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية، وكذلك تقليل رقعة الأراضي الزراعية المتوفرة إلى جانب تدهور التنوع البيولوجي والطاقة الحيوية في معظم المناطق الاستوائية.

وفضلا عن ذلك، إن من شأن هذا الاتجاه أن يتزامن مع تراجع تاريخي في توفر أنواع الوقود الأحفوري وزيادة في صعوبة الوصول إليها. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة في عدد الصراعات في المناطق المضطربة نتيجة الاندفاع إلى الوصول إلى الاحتياطيات المتوفرة. ومن شأن ذلك أن يخلق بيئة جغرافية سياسية يشكلها توفر المصادر البديلة للطاقة والقدرة على الوصول إلى التكنولوجيات المناسبة لاستعمالها.

وبالمثل، فإن الأثر المتخيل لتغير المناخ يمكن أن يعرض للخطر الهياكل النفطية والكهربائية والصناعية القائمة. إن الفشل في إدخال عامل التغيرات المناخية في إدارة الطاقة

في المستقبل من شأنه من الآن فصاعدا أن يقلل من قدرتنا على تخفيف الظاهرة والتكيف معها في السنوات القادمة.

أما بخصوص الطلب، فيمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى تغيير احتياجاتنا من الطاقة وكذلك تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك للعديد من البضائع والخدمات، مما يؤدي إلى حدوث تشوهات في القطاعات الإنتاجية، مع ما يترتب على ذلك من أثر على الاقتصاد العالمي. إن هذه الاعتبارات تجعل الحاجة واضحة إلى تكييف نماذج تغير المناخ والسيناريوهات مع الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية واحتياجات الطاقة في المستقبل.

وفضلا عن ذلك، إن التحديات الراهنة تستلزم منا مضاعفة جهودنا للتقليل من الاعتماد على الفحم في الاقتصاد العالمي. وحسب التوقعات الراهنة، سوف يزداد الاستهلاك العالمي للطاقة بحلول العام ٢٠٣٠ أكثر من ٥٠ في المائة من مستوياته اليوم. ولتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة بينما نحافظ على الأمن العالمي، يجب علينا الانتقال إلى قاعدة طاقة مستدامة تشمل نصيبا متزايدا من موارد الطاقة المتجددة وتعزيز تنمية تكنولوجيات للطاقة أكثر نظافة وفعالية.

وإضافة إلى ذلك، وكما قلنا، سوف يستمر تغير المناخ في تعزيز الظواهر الجوية الشديدة - الأعاصير المدارية والأعاصير بصورة عامة وموجات الحرارة والجفاف - مما يخلق حالات طوارئ إنسانية في العديد من بلداننا ويزيد من التكاليف البشرية والاقتصادية المرتبطة بها.

إن الزيادة في سكان العالم، التي بحلول منتصف القرن سوف تستقر على حوالي ٩ بليون نسمة، سوف تزيد من تفاقم حالة الفقر الراهنة التي تعيش فيها ثلث البشرية في الوقت الذي يزداد فيه الضغط على المحيط الحيوي وقدرته على تجديد الكتلة الإحيائية والخدمات البيئية.

ومن المحتم أن يؤدي انتشار الفقر والإجحاف، إن لم يتم عكس اتجاههما، إلى المزيد من الصراعات الاجتماعية، وإلى ضغوط تتعلق بالهجرة وتتسم بأنها أكثر وضوحا من تلك التي نعرفها في هذه الأيام. وستكون هذه الهجرة من أشد مناطق كوكبنا فقرا وأكثرها تضررا بتغير المناخ إلى أكثر المناطق تقدما، بما ينجم عن ذلك من توترات وأخطار للملايين من البشر الذين يعيشون في أحوال من الضعف الشديد.

ولن يكون هناك أمن حقيقي إذا لم نعزز الحلول المشتركة للتحديات التي نواجهها فيما يتصل بالطاقة وتغير المناخ. ولن يكون بالمستطاع تجنب التكاليف الاقتصادية والبشرية للآثار المناوئة للاحترار العالمي أو أثره المحتمل، في شكل صراعات ذات طبيعة جديدة. ويقتضي الطابع الملح لهذه الحالة زيادة التعاون الدولي بشأن التوصل إلى توافق سياسي جديد في الآراء حول الرد المنسق على التحديات الكامنة للأمن العالمي.

وتشكل جلسة اليوم عملية قيمة تسهم بلا شك في إيجاد وعي متزايد ورؤية شاملة فيما يتصل بالتهديدات التي يمكن أن تبرز إن لم يعمل المجتمع الدولي على نحو حسن التوقيت. ويجب أن يكون بوسع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية أن تضطلع بمسؤولياتها في مجال كل منها. ولقد اتخذت حكومة المكسيك القرارات المؤسسية اللازمة لمواجهة عواقب تغير المناخ، والوفاء بالالتزامات الدولية التي اضطلعت بها.

إلا أنه يجب أن نتوخى الوضوح في مداولاتنا بشأن الدور الذي ينبغي أن تضطلع به مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ومن المناسب عند تحديد الأخطار في المجالات الثلاثة قيد النظر - الطاقة والأمن والمناخ - تحديد المحافل والهيئات المختصة التي تعنى بها. وينبغي ألا يغرب عن البال،

فيما يتعلق بالطاقة، أن المجتمع الدولي يفتقر إلى منظمة يمكن فيها لجميع الدول أن تسوي بين مصالحها المختلفة.

ويرى وفد المكسيك أنه على الرغم من أن التهديدات قيد الاستعراض عاجلة، فإن إمكانية أن تناط بمجلس الأمن المسؤولية عن اعتماد تدابير وقائية تدخل في ولاية المحافل المتخصصة وغيرها من الهيئات، من شأنه أن يثير البلبلة في إطار ونطاق الواجبات المعتمدة بموجب شتى الصكوك القانونية الدولية التي وقعنا عليها، وأن يقلل في الوقت ذاته من فعالية المجلس فيما يتصل بصون السلم والأمن الدوليين. ويمكن، على أية حال، توجيه الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن نحو تعزيز النداء من أجل الوفاء بالالتزام السياسي الذي تضطلع به كل من الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، ونحو كفالة تعبئة أجهزة المنظومة وغيرها من الهيئات بتصميم أكبر.

واتفقنا، في العملية الحالية لإصلاح الأمم المتحدة، على الهدف المتمثل في كفالة تناسق الإجراءات المتخذة داخل المنظمة. وينبغي لنا، وفقا لهذه الروح، أن نعزز عمل هيئات المنظومة التي تؤثر، أو يمكن أن تؤثر، على هذه المسائل، مثل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤتمرات الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وغيرها من الصكوك والآليات. ووفد المكسيك على استعداد للإسهام في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل البرازيل، ويسرني أن أعطيه الكلمة.

السيد تاراغو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): نؤيد الآراء التي أعرب عنها رئيس مجموعة السبعة والسبعين في هذه الجلسة. ونود أيضا أن نشيد بمبادرة المملكة المتحدة بعقد مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن لدراسة الصلات بين الطاقة والأمن والمناخ.

إن تغير المناخ مسألة فائقة الأهمية وذات أبعاد متعددة. بيد أنه لا بد من توخي شديد الحذر في إقامة صلات بين الصراعات واستخدام الموارد الطبيعية أو تطور المناخ على كوكبنا. وما زال تقرير ما إذا كانت أي ظاهرة بيئية معينة تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين مهمة جد معقدة. ولا ينبغي إرجاع الصراعات إلى سبب معين فحسب، ولكن المسألة تكون دائما أيضا مثقلة بالعديد من العوامل السياسية التي يمكن أن تحول دون إجراء تحليل موضوعي.

ويرى وفدي أن هناك صلة أقوى وأكثر أهمية بين تغير المناخ والتنمية، بالمقارنة بالأمن. فحالات الجفاف أو الفيضانات يمكن أن تدمر اقتصادات الكثير من البلدان، وبخاصة في العالم النامي، ويمكن أن تزيد من تفاقم الفقر والتخلف الاقتصادي. غير أن آثار الظواهر المناخية في حد ذاتها لا تؤدي بالضرورة إلى الصراعات.

وقد تساق حجج مؤداها أن العواقب الاجتماعية والاقتصادية للأحداث المتطرفة المتصلة بتغير المناخ قد تؤثر على الأمن الدولي. وإذا لم تفِ الدول المدرجة في المرفق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وهي البلدان المسؤولة تاريخيا عن الاحترار العالمي، بالتزامها بشأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بطريقة حسنة التوقيت، اتفق العلماء على أن من المحتمل جدا أن يلحق بالمناخ العالمي أضرار خطيرة، وبهذا يصبح عاملا آخر لعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في مناطق عديدة من العالم.

وتؤيد حكومتي بقوة تعزيز النظام الدولي المتعلق بتغير المناخ، أي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الخاص بها. وما زلنا مقتنعين بأنه تنبغي مواصلة عملية التفاوض على نحو قصري في إطار النظام الدولي، وبأنه ينبغي لها أن تسترشد بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها متباينة. ويكتسي ذلك المبدأ الذي يقضي

بوجوب أن تكون المساهمة المقدمة من أي بلد في حل المشكلة متناسبة مع إسهامه في إيجاد تلك المشكلة، بأهمية حيوية للتعاون الدولي المنصف والمتوازن بين البلدان.

وتقتضي الطبيعة العالمية لتغير المناخ وأبعاده المتعددة أن تجرى أي مناقشة دولية ذات صلة بشأن هذه المسألة في محفل عالمي التمثيل، مثل الجمعية العامة. وتبرر الأهمية المتزايدة للمسائل المتصلة بالمناخ العالمي النظر الجاد في إمكانية عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمناقشة هذه المسألة.

وينبغي ألا تسعى المناقشة التي تُجرى في الأمم المتحدة إلى أن تكون بديلا للمفاوضات التي تتم في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو. ولكنها مع ذلك قد تضيف إلى المنظور السياسي المتعلق بهذه المناقشة. ويمكن أيضا أن تؤكد على مسائل مثل الاعتراف بالمسؤوليات التاريخية عن تراكم غازات الدفيئة وتمويل تدابير التكيف.

وتتطلب الطبيعة الاستراتيجية للمسائل المتصلة بتغير المناخ والطاقة وجود أطر تعاونية أقوى وأنجع، تسلم بدور البلدان النامية في السعي إلى حلول تأخذ في الاعتبار التحديات الماثلة في الاحترار العالمي، مع الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وتؤيد حكومتي تنويع مصادر الطاقة، كسبيل لفتح آفاق إنمائية جديدة وإيجاد مصادر للدخل للعديد من البلدان النامية، وكطريقة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

ونسلم بالأهمية الاستراتيجية للطاقة المتجددة كدافع للتنمية المستدامة. فالوقود المتجدد، مثل الإيثانول ووقود الديزل الحيوي، يمكن أن يضطلع بدور رئيسي في مصفوفة الطاقة العالمية. ونحن مقتنعون بحق بأن الوقود الحيوي يمكن أن يساعد في مواجهة أربعة تحديات هامة في بلدنا: الإمداد بالطاقة؛ والاستدامة البيئية؛ والعمالة وتوليد الدخل في المناطق الريفية؛ والتنمية التكنولوجية.

وفي الختام، يسلم وفد البرازيل بأهمية المناقشة الدولية بشأن تغير المناخ والطاقة، مع التأكيد بصفة خاصة على مصادر الطاقة المتجددة. وستوفر الجمعية العامة المحفل المناسب لمعالجة هذه المسائل، على نحو شامل، وباشتراك جميع الدول الأعضاء.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل الهند، الذي يسرني أن أعطيه الكلمة.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): أرجو يا سيدتي أن تتقبلوا أحر تهانينا لبلد زميل في الكمنولث على توليه رئاسة المجلس وتقديرنا للطريقة التي يدير بها وفدكم أعمال المجلس.

تشغل قضايا تغير المناخ اليوم حيزا كبيرا من جدول أعمال البيئة العالمية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتوخى الحذر إزاء تحركات من شأنها، إذا جاز القول، أن تجعل الاحترار العالمي باردا مرة أخرى.

لقد قرأنا باهتمام وعناية الورقة المفاهيمية للمملكة المتحدة بشأن الطاقة والأمن والمناخ (S/2007/186، المرفق). ولا بد أن نعترف، بكل احترام، أن لدينا بعض الصعوبات المفاهيمية الرئيسية. نحن نعرف بالطبع الأمر الواضح، وهو أن تغير المناخ ليس تهديدا في إطار المادة ٣٩ من الميثاق؛ ولا يمكننا أن نفكر في تدابير بموجب المادة ٤١. إن البلدان التي يرتفع فيها نصيب الفرد من انبعاثات الكربون مدينة للبلدان التي ينخفض فيها هذا النصيب لأنها تستغل أكثر من حصتها في المساحة البيئية: مساحة في بالوعة الكربون التي لا تمتلكها. فالنظام الاقتصادي الدولي الذي كان يقوم تاريخيا على إخراج آثار التلوث هو نظام ظالم وغير عملي. المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من خطر تغير المناخ تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو، وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة، كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

في هذا العالم التي تختلط فيه الأمور، تماما مثلما تطالب الصيغة السويسرية الخطية في منظمة التجارة العالمية البلدان النامية بأكثر من المعاملة بالمثل، كذلك توحي القراءة المتأنية لتقرير ستيرن عن اقتصاد تغير المناخ بأنه من الآن وحتى عام ٢٠٥٠، كل انخفاضات غازات الدفيئة المقترحة ستتم في البلدان النامية، بينما تنال البلدان المتقدمة النمو الثناء على تخفيضات لغازات الدفيئة لا تحققها سوى استثمارات تجارية، مع تحمل البلدان النامية للتكلفة المرتفعة لخدمة الطاقة وتحويلات الائتمانات الخاصة بآلية التنمية النظيفة. ومن شأن هذا أن ينقض الاتفاق العالمي الحالي المتعلق بتغير المناخ وأن يؤثر على النمو في البلدان النامية وأن يزيد انعدام الأمن.

لقد تمت قراءة تقرير ستيرن باهتمام في الهند. وهو يستشهد بالكثير من أقوال ريتشارد نوردهاوس. لم يتغلب نوردهاوس أو ستيرن على غموض وصعوبة قياس السيناريوهات الكارثية. وفي الحقيقة، هناك غموض كبير قد تم تجاهله. لذلك فإن النتيجة هي تقديم مرافعة سياسية على أنها نتيجة عملية موضوعية لوضع نماذج علمية. لقد خلص نوردهاوس نفسه إلى أن استعراض ستيرن هو وثيقة سياسية. وكون هذا الاعتراض ينطبق بشكل مماثل على عمل نوردهاوس فهذا يجعله أكثر تأثيرا. لذلك لا يمكن اعتبار هذه السيناريوهات الكارثية أحداثا معيارية معروفة بالمعنى الحقيقي للكلمة. وبالتالي فإن عواقبها المحتملة بالنسبة للتراعات الحدودية والهجرة وإمدادات الطاقة والتوتر المجتمعي وما شابه ذلك يصعب مناقشتها بأية طريقة معقولة.

وفي تناقض صارخ، فإن التهديد الأكثر مباشرة وقابلية للقياس يأتي من الصراعات المحتملة الناجمة عن نقص الموارد للتنمية واستئصال الفقر، فضلا عن التنافس على الطاقة. ومن خلال الحد من احتمالات نشوب الصراعات يكون لاستئصال الفقر آثار ايجابية على السلام والأمن العالميين. وإن خفض انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان المتقدمة النمو يمكن أن يكون له أيضا تأثير إيجابي كبير على الأمن، من خلال تخفيف الحافز على الوصول الميّسر إلى أسواق الطاقة. ومن شأن الجهود التي تُبذل لفرض التزامات بشأن غازات الدفيئة على الدول النامية أن تؤثر سلبا على آفاق النمو في البلدان النامية. ومن ناحية أخرى، فإن تعاون البلدان النامية عبر سوق الكربون سيساعد على نموها. ومع ذلك، فإن الشرط الأساسي لخفض غازات الدفيئة في سوق الكربون هو تقديم البلدان المتقدمة النمو التزامات معززة وملزمة قانوناً.

والنظر في الحد من الفقر في سياق تغير المناخ وحده سيجعل هذا الأمر معتمدا على تدابير التعديل في مجال تغير المناخ. والأهم بكثير من هذا التهديد الأمني الدولي الغامض هو التهديد الوجودي للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان حشد الموارد والتكنولوجيا لتدابير فورية من أجل التعديل هناك.

ولمعالجة المشاكل التي قد تؤدى إلى نشوب صراعات، مطلوب العمل على توفير تدفق الموارد والتعديل والتكنولوجيا. وإن تحويل موارد المساعدة الإنمائية الرسمية من النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في البلدان النامية ليس هو الحل.

والطاقة عنصر حاسم للتنمية. وبالنسبة للبلدان النامية، الزيادة السريعة في استخدام الطاقة للفرد أمر حتمي إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية. ومن الضروري أن يُتاح للبلدان النامية المجال في صنع السياسات لتلبية احتياجاتها من الطاقة وفقا لظروفها الخاصة. وفي مؤتمر عقد في نيودلهي في وقت سابق من هذا العام بشأن فكرة المهاتما غاندي الخاصة بالمقاومة غير العنيفة، قال أحد زعمائنا إنه لكي يكون النمو الاقتصادي عادلا لا بد أن يكون مستداما. ولكي يكون النمو الاقتصادي مستداما لا بد بدوره أن يشمل الجميع. وهذا ما يُسمى في الحقيقة

"سارفودايا"، أو نهوض الجميع. لقد كان المهاتما غاندي يصر على أن هذه النهضة يجب أن تحترم الأرض وأن تنسجم مع الطبيعة والمستقبل البعيد المدى لكوكب الأرض. وبالنسبة للوفود المهتمة، ألحقت بنصي المكتوب بعض الحقائق الخاصة بتنفيذ الهند للتنمية المستدامة.

إن المحفل الملائم لمناقشة المسائل المتعلقة بتغير المناخ هو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وبالنسبة للسلم والأمن الدوليين، فإن خفض البلدان المتقدمة النمو لانبعاثات غازات الدفيئة واستهلاك الطاقة سوف يحد كثيرا من هذه التهديدات من خلال تقليص الحاجة إلى الوصول الميّسر إلى أسواق الطاقة. فليس في خريطة غازات الدفيئة للبلدان النامية أي شيء يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ومع ذلك فإن مشاركتها في تحقيق أهداف خفض غازات الدفيئة ستؤثر سلبا على تنميتها – والتنمية هي أفضل تعديل لمواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ – وبالتالي ستزيد هذه المشاركة انعدام الأمن. نظريا ومنطقيا، حتى لو افترض المرء أن السيناريوهات الكارثية مؤكدة، وهو ليس كذلك، فإن الإطار الوحيد لمناقشة ما يمكن عمله بشأن الآثار المادية الناجمة عن تغير المناخ هو، مرة أخرى، الاتفاقية الإطارية. إن مجلس الأمن لا يملك الخبرة وقد لا تكون لديه الولاية لذلك. وإن جعل احتمال غامض وبعيد المدى تهديدا أمنيا هو بمثابة إجراء تعديل غير رسمي للميثاق. ولا يمكن فعل ذلك إلا من خلال الإجراءات المحددة في المادتين ١٠٨ و ١٠٩. وخلال قيامنا بمنع حدوث تغيير سلبي واسع النطاق في مناخ العالم، يتعين علينا أن نشجع على إحداث تغيير بعيد المدى نحو الأفضل في مناخ مجلس الأمن. وهذا أيضا يتطلب إجراءات بموجب المادتين ١٠٨ و ١٠٩.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جمهورية كوريا، الذي يسرني أن أعطيه الكلمة.

السيد تشوي يونغ – جين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): إن حادث إطلاق النار المأساوي في كلية هندسة فرجينيا يوم أمس كان نبأً مفزعاً لنا جميعا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازينا وتعاطفنا مع الضحايا وأسرهم.

السيدة الرئيسة، يقدر وفدي مبادرتكم للفت انتباهنا إلى المسألة الهامة المتمثلة في الجوانب الأمنية لتغير المناخ. كما أقدر ورقتكم المفاهيمية (S/2007/186، المرفق)، التي تبين بإيجاز الآثار المحتملة لتغير المناخ على السلم والأمن الدوليين.

وفقا للتوثيق الجيد في تقارير السير نيكولاس ستيرن والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، من الواضح بشكل متزايد أن كوارث مناخية تنجم عن الاحترار العالمي ستؤثر بصورة خطيرة على كل العالم ما لم يتم التصدي لها من خلال العمل المشترك والفوري منا جميعا. فمع ارتفاع درجات حرارة كوكب الأرض، من الأرجح أن الظواهر الجوية الحادة، بما فيها الفيضانات الشديدة والجفاف والعواصف المتنوعة، ستشتد آثارها. الفيضانات والأمطار الغزيرة المصاحبة لارتفاع منسوب مياه البحر سوف تُغرق مدناً وموائل أخرى عند مستوى سطح البحر أو دونه. علاوة على ذلك، التقرير الصادر مؤخرا عن الفريق العامل الثاني التابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يصف تسارع التغيرات في النظام البيئي، وخاصة في أنماطه وتنوعه.

هذه الظواهر لن يكون لها تأثير مدمر على الاقتصادات العالمية على كل الصعد فحسب، بل سيكون لها أيضا عواقب أمنية خطيرة، كما تقر الورقة المفاهيمية بدقة. ومن بين عوامل أخرى، التنافس على الموارد الشحيحة، خاصة الطاقة والمياه، هو العامل الأكثر ترجيحا الذي قد يشعل الصراعات بين الدول أو يسهل نشوبها.

والجانب الأمني الخطير الآخر لتغير المناخ هو أن آثاره لن تتوزع بالتساوي. وثمة تنبؤات معقولة بأن آثار تغير المناخ ستكون أكثر حدة في الدول غير المستقرة وبين المجموعات السكانية الأفقر والأضعف. وقد تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية في طليعة مواجهة هذه الآثار، التي يمكن أن تعمل على انحسار خطوط ساحلية ومن المحتمل أن تغمر مساحات كاملة من اليابسة في المستقبل.

لذلك فإن فهم هذا البعد الأمني لتغير المناخ ينبغي أن يوحد صفوفنا في معالجة هذه القضية العالمية بشكل عاجل وجماعي. من المؤكد أن تغير المناخ يستدعي إعادة التفكير في الكثير من الجوانب السياسية وكذلك في الأساليب الشخصية في الحياة. وهذا يلزمنا باتخاذ قرارات مؤلمة لكنها رشيدة في إطار زمني محدد. ويقودنا إلى الإجابة على الأسئلة الأساسية عن كيفية صنع الإنسان للمشكلة وأي العوامل البشرية يمكن أن تؤدي إلى الحلول.

ويمكننا أن نتعرض لذكر أطروحة قديمة لكنها معبرة "مأساة الأشياء المشاعة". فنحن إن أسأنا إلى خيراتنا العامة أو أسأنا استعمالها – وفي هذه الحالة نعني كوكبنا – فإن جيلنا وكذلك أجيال المستقبل ستفقد تلك الخيرات. ومن أجل الخروج من تلك المصيدة، أعتقد اعتقادا قويا أنه ينبغي لنا أن نستكشف حلولا مشتركة على أساس المصالح الوطنية المستنيرة عوضا عن التمسك بالشواغل الآنية الضيقة لكل بلد. وعلى المستوى المعيشي الفردي في الإطار الوطني، فنحن نعلم أن المصالح الذاتية المستنيرة التي تمثل التوازن بين الاحتياجات الفردية والمصلحة العامة، تخدم مصلحة كل المواطنين بشكل أفضل في المدى البعيد.

وفي نفس المنحى، حان الوقت لأن نتعلم نفس المنطق ونتقبله على المستوى العالمي. وبما أن عصر العولمة الذي نعيشه يفرز مشاكل جديدة عبر وطنية، أولها قضية تغير المناخ، فإن المصالح الوطنية التقليدية، ربما تحتاج إلى التوسع لتشمل المصلحة الوطنية المستنيرة، وهي مصالح كل أمة انسجاماً مع المنظور العالمي. وبمجرد أن تعتمد الأمم المصلحة الوطنية المستنيرة، فإن من الطبيعي أن يتطلب الأمر القيادة بالقدوة كمبدأ توجيهي آخر. ويجب أن نستنفر قوانا العقلية وقدرتنا على التفكير المجرد، التي تشكل خاصية إنسانية فريدة. وهذه المفاهيم الجديدة قد تشكل أفضل ضمانة على المدى الطويل للمصالح الوطنية إذ تمكننا من الاستجابة بشكل أفضل للمشاكل العالمية.

وأرجو أن تشكل مناقشة اليوم قفزة في سعينا للوصول إلى الحلول السليمة لهذه المشكلة المستفحلة، وأن تؤدي إلى تقدم ملحوظ نحو انفراج في مؤتمر بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتحدث التالي في القائمة هو ممثل النرويج، الذي يسرني أن أعطيه الكلمة.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالتعبير عن شكري للمملكة المتحدة على تقديمها لهذه الورقة المفيدة في الوقت المناسب كنقطة انطلاق لمناقشتنا في هذا اليوم.

لقد قالت الجمعية العامة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥:

"ندرك أن تغير المناخ تحدٍ خطير وطويل المدى ينطوي على إمكانية التأثير على كل جزء من أجزاء العالم" (القرار ٦٠/١، الفقرة ٥١).

وذهب رؤساء الدول والحكومات إلى القول:

"نعترف بأننا نعيش في عالم مترابط في ظل العولمة وأن كثيرا من التهديدات التي نشهدها لا تقف عند الحدود الوطنية، بل تتسم بالترابط

ويجب معالجتها على الصُعُد العالمي والإقليمي والوطني وفقا لأحكام الميثاق والقانون الدولي" (المرجع نفسه، الفقرة ٧١).

وعلى هذه الخلفية نرحب بأن يتناول مجلس الأمن لأول مرة الجوانب الأمنية لتغير المناخ. وبما أن تغير المناخ والطاقة يمثلان موضوعين عريضين تجري مناقشتهما في منابر أخرى للأمم المتحدة، لا شك في أن آثار تغير المناخ تشكل أيضا طائفة من التهديدات لأمننا الجماعي. والشاهد على ذلك العديد من الرسائل القوية التي تم الإدلاء بها هنا في هذا اليوم.

إن موضوع الروابط بين الاستدامة البيئية والأمن والسلم، قد أدرج في جدول الأعمال الدولي عام ٢٠٠٤، عندما تلقت ونغاري ماتاي جائزة نوبل للسلام لجهودها في التصدي للتدهور البيئي. واليوم يشكل تغير المناخ تحديا رئيسيا لنا. ولكنه خطر يذهب بعيدا إلى ما وراء البيئة. إنه يؤثر على التنمية الاقتصادية، ويهدد سبل العيش، وقاعدة الموارد لجميع المجتمعات ويؤثر على الصحة وانتشار الأمراض المعدية. ومن الراجح أن يضعف الأمن الغذائي العالمي عن طريق الجفاف والظروف المناخية المتقلبة. ومن خلال ارتفاع مستوى البحر، ويهدد الأرض نفسها التي يعيش عليها ما يناهز نصف سكان العالم. ومن الراجح أن يؤدي إلى ازدياد في الطوارئ الإنسانية. ولكل هذه الأسباب، فإن تغير المناخ يمثل تهديدا أمنيا يحتاج إلى النظر والمعالجة.

ومسألة تغير المناخ كجزء من جدول أعمال الأمن والسلم ينبغي تناوله من قبل مجلس الأمن. وقد تتضاءل فعالية المجلس في منع الصراع وحله إذا ما تجاهل البُعد البيئي في تحليله للأسباب المؤدية للصراعات. ولكي يتسنى للمجلس معالجة هذا الموضوع بفعالية، يحتاج لأن يبني قراراته على أرضية من الحقائق والمعرفة المحددة. ونحتاج إلى سد الفجوة الحالية في المعرفة بشأن الكيفية التي يؤثر بها تغير المناخ واحتياجات الطاقة المتغيرة، على بعض حالات الصراع المدرجة في جدول أعمال المجلس. وهذا النوع من المعرفة المنظورة سيساعد على منع الصراعات المستقبلية والتعامل معها بشكل أكثر فعالية.

وقد يتضح أن هذا النوع من المعرفة أساسي في الإعداد لاستجابة سليمة لمخاطر تغير المناخ، تضطلع بها عضوية الأمم المتحدة ومنظمات الأمم المتحدة. ونقترح أن يُطلب من إدارة الشؤون السياسية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، النظر في كيفية تحسين المعرفة الحالية وجعلها متاحة بناء على الروابط القائمة بين الأمن وتغير المناخ. وسرني كثيرا هذا الصباح أن يلتزم الأمين العام بتقديم المساعدة لهذا العمل الهام.

إن تغير المناخ مشكلة عالمية بحق لا يمكن حلها إلا عن طريق التعاون العالمي والعمل المشترك. ولذلك من الأمور الجوهرية أن يتم التوصل إلى اتفاق أوسع وأكثر تطورا بشأن انبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن. وتساند النرويج كل الجهود الرامية إلى تركيز الاهتمام على موضوع تغير المناخ على أعلى مستوى سياسي. وبينما يتعين على مجلس الأمن معالجة آثار تغير المناخ من أجل صون السلم والأمن الدوليين. من الواضح أن الجوانب الأوسع لتغير المناخ، موضوع يخص الجمعية العامة. وبهذا الخصوص، نجد أن فكرة عقد اجتماع رفيع المستوى في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر من هذا العام بشأن تغير المناخ فكرة مثيرة للاهتمام، ونشجع الأمين العام والدول الأعضاء على متابعة تلك الإمكانية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على القائمة هو ممثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة. ويسرني أن أعطيه الكلمة.

السيد ليبوي (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلم بالانكليزية): في البداية يود وفد ولايات ميكرونيزيا الموحدة أن يعلن تأييده للبيان الذي ألقاه في وقت سابق ممثل بابوا

غينيا الجديدة بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

وتود ولايات ميكرونيزيا الموحدة أولا أن تتقدم إليكم بالشكر، سيدتي الرئيسة، لإتاحتكم لها هذه الفرصة للتعبير عن آرائها في المجلس بشأن الأمن المناخي. وترحب ولايات ميكرونيزيا الموحدة بأن يأخذ مجلس الأمن في هذا اليوم، الخطوة الهامة الأولى للاعتراف بدوره في معالجة الأمن المناخي. وفي الحقيقة، بالنسبة لولايات ميكرونيزيا الموحدة والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، يشكل تغير المناخ مشكلة أمنية كبيرة منذ حين من الوقت. وبالضرورة، فإن وفدي يتحدث اليوم كما يفعل دائما وباستمرار في مناسبات عديدة في أماكن أخرى، عن التهديد الأمني الذي يشكله تغير المناخ على وجودنا كبلد وكشعب.

وبينما تجري مناقشة تغير المناخ في هذا المجلس لأول مرة، يتمتع أعضاء الأمم المتحدة بترف إجراء مزيج من المناقشة السياسية والعلمية والفكرية عن آثاره، وحتى عن مدى صحة تناوله بواسطة المجلس. ولكن من وجهة نظر شخص من الجزر يعيش على جزيرة مرجانية ارتفاعها مجرد بضعة أمتار فوق سطح البحر، يشكل تغير المناخ العالمي تهديدا أمنيا، يجب التصدي له بشكل عاجل عن طريق المجلس بدافع من أخلاقنا القائمة على العلائق الثقافية والجغرافية. والظروف التي تواجهنا اليوم بسبب التغير العالمي في المناخ لم يسبق لها مثيل، وتهدد بإهدار كل المنجزات الاجتماعية والاقتصادية البادية، وكل أوجه التطور في جميع مجالات مجتمعاتنا.

ويواجه المجتمع الدولي تهديدا غير مسبوق نتيجة لتغير المناخ، بما يترتب على ذلك من مجموعة واسعة من الآثار المحتملة التي يمكن أن تتسبب بعدم الاستقرار في جميع مناطق العالم. وفي منطقة المحيط الهادئ، الشديدة القابلية للتأثر بالتغيرات البيئية، تكون النتائج وخيمة وواسعة الانتشار. وفي بلدي ميكرونيزيا، وفي غضون الأشهر الثلاثة الماضية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، عانت جزر في ولاية تشوك من فيضانات عالية على نحو غير عادي أدت إلى إحداث أضرار بالمحاصيل الغذائية، والحواجز البحرية لصد الأمواج، والمنازل؛ وشردت المواطنين؛ ودفعت إلى إعلان حالة الطوارئ في المناطق المتضررة. والحقيقة هي أن تغير المناخ تهديد أمني، وتهديد لكل جانب من جوانب الحياة في جزر المحيط الهادئ.

وسيخلق تغير المناخ مجموعة من المشاكل في منطقة المحيط الهادئ. وسيغير ارتفاع مستويات البحر الخطوط الساحلية، ومن المحتمل جدا أن يغمر جزرا بكاملها. وبالإضافة إلى الخسارة التي لا يمكن تعويضها في الأراضي التابعة للدول ذات السيادة، يمكن أن تؤدي التغيرات الجغرافية إلى نزاعات على المناطق الاقتصادية الخالصة. وقد دمر تغلغل المياه المالحة من قبل المحاصيل في جزر تقع في كل أنحاء المنطقة. وستكون الأضرار التي تلحق بالأرصدة السمكية مدمِرَة لأسباب عيش القاطنين في المنطقة. وسيزداد تواتر العواصف الاستوائية. وسيكون من نتيجة ذلك أن يضع اللاجئون البيئيون ضغطا إضافيا على اقتصاداتنا الصغيرة الضعيفة.

ويضطلع المجلس بمهمة صون السلم والأمن الدوليين. ولهذا ينبغي له أولا أن يسلم رسميا بأن تغير المناخ تهديد يقع داخل ولايته. وينبغي له بعد ذلك أن يكلف الأمين العام بتحديد المناطق المعرضة للخطر، والأثر المحتمل على السلم والأمن الدوليين، فضلا عن الردود المناسبة وفقا للمادة ٩٩ من الميثاق. وأخيرا، ينبغي أن يبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره، لأن تغير المناخ ظاهرة متطورة.

السيد ليميريس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تسلم الفقرة ٩ من وثيقة نتيجة اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥

بأن التنمية، والسلم، والأمن، وحقوق الإنسان مسائل مترابطة وتعزز كل منها الأخرى. وقد تتأثر الأحوال المعيشية لسكان العالم تأثرا هاما ما لم تتخذ إجراءات عاجلة لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه. ويمكن أن تتغير الزراعة والإنتاج الغذائي وأن يشكلا خطرا كبيرا على الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويمكن أن تتعرض المناطق الجغرافية الكثيفة السكان للفيضانات نتيجة لارتفاع مستوى البحر، مما يؤدي قسرا إلى تشريد واسع النطاق لقطاعات كبيرة من السكان. ويمكن أن تتسبب الظواهر الجوية المتطرفة بفيضانات وحالات جفاف شديدة، تنجم عنها خسارة في الأرواح وأضرار في صحة السكان وممتلكاهم. ويمكن أيضا أن تتأثر سلبا دورة المياه الجوفية، ومن ثم مدى توفر مياه الشرب.

ويتصل انبعاث غازات الدفيئة الذي ما برح يتعاظم منذ الثورة الصناعية والذي يتولد في المقام الأول عن استعمال الوقود الأحفوري، اتصالا مباشرا بنشوء وانتشاء أنماط غير مستدامة من الإنتاج والاستهلاك، يتطلب تعديلها إجراء تغيير في أساليب الحياة، كما تم الاتفاق عليه في إعلان ريو لعام ١٩٩٢ بشأن البيئة والتنمية.

وليس هناك تقاسم متكافئ بين البلدان فيما يتعلق بالإسهامات في المستويات الحالية للانبعاثات الكربونية ولا فيما يتعلق بمستوى الخطر الناجم عن تغير المناخ. وقد حذر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بوضوح من أن الآثار الضارة لتغير المناخ ستكون أكثر كثافة في البلدان النامية، ولا سيما تلك التي يوجد فيها نصيب أدنى للفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وموارد أقل لمواجهة عواقب تغير المناخ. وإن من كان لهم أقل إسهام في التغير الحالي في المناخ هم الذين سيعانون أكثر من غيرهم من عواقب هذا التغير.

وأكد قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) من جديد على الحاجة إلى اعتماد استراتيجية واسعة لمنع الصراع، تعالج الأسباب الجذرية للصراع المسلح والأزمات السياسية والاجتماعية بطريقة شاملة، بما في ذلك عن طريق تعزيز جملة أمور منها التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر. وينبغي عدم تحليل هذه المسائل بطريقة منفصلة وإنما ينبغي تحليلها من حيث ترابطها معا. ولا شك في أن المسؤولية عن إجراء معالجة مضمونية لمسائل تغير المناخ، والطاقة، والزراعة، وتوفير مياه الشرب، والموئل اللازم للكائنات المعرضة للخطر تقع على عاتق منظمتنا: على عاتق الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ولجنة التنمية المستدامة، واللجان الاقتصادية الإقليمية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والوكالات المتخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، ضمن هيئات أخرى.

والتعاون الكافي والمرن، وفقا لأحكام الميثاق، بين مختلف أجهزة وبرامج المنظمة ووكالاتها المتخصصة ضروري لمواجهة هذه الحالة التي يمكن أن تؤثر على الأمن، وتكمن جذورها في نتائج التغير الشديد في المناخ. ونرى أن هذا يجب ألا يؤدي، تحت أي ظروف، إلى إدراج مسألة تغير المناخ في جدول أعمال مجلس الأمن.

وقد عبأ التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الرأي العام العالمي، وأضاف إلحاحية جديدة لهذا الموضوع، وخاصة للبلدان التي لا تسلم على نحو منهجي بأن الزيادة في تركز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي تؤدي إلى تغير المناخ. غير أن هذا التسليم – وحتى اهتمام المجلس بالموضوع – ربما يكون قد أتى متأخرا بعد أن تسببت سنوات من أنماط إنتاج الطاقة واستهلاكها، ولا سيما في البلدان المتقدمة، بإحداث أضرار هامة في التوازن الطبيعي

لنظامنا المناخي، وبعد أن لمسنا اقتراب العواقب الوخيمة لتلك الإجراءات.

وثمة إجراءات يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لتخفيف آثار هذه الظاهرة، قدر ما هو ممكن الآن، وللمساعدة على نحو فعال في التكيف مع عواقب عملية لا يمكن وقفها لأنها قد بدأت بالفعل، أو القضاء على آثارها، ومن ثم العودة بها إلى حالتها السابقة. ويمكن أن تتمثل هذه الإجراءات في الالتزامات المضطلع بها في مجال التعاون الدولي لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية حتى يمكنها أن تفي بالاحتياجات اللازمة للتكيف مع تغير المناخ.

وفي كل من إعلان ريو لعام ١٩٩٢ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المبرمة في العام نفسه، اعتمد المجتمع الدولي مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وهو المبدأ الذي يقضي بأن تلتزم البلدان الصناعية بتصدر إجراءات التخفيف، وبالتالي تضطلع بجزء كبير من المسؤولية عن تجنب أسوء التوقعات المتشائمة لأثر تغير المناخ على السلم والأمن.

وتقرر أنماط الإنتاج والاستهلاك، وبخاصة نصيب الفرد من الطاقة في تلك البلدان، المستوى الحالي الذي يثير الجزع لانبعاثات الكربون في الغلاف الجوي. والبلدان التي أسهمت بقدر كبير في إيجاد هذه الحالة الخطيرة للنظام المناخي هي تلك التي تمتلك أفضل الموارد المادية والتقنية وأكثرها وفرة لمواجهة عواقب تغير المناخ.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلمة التالية هي ممثلة كوبا، ويسرني أن أعطيها الكلمة.

السيدة نونييز موردوتشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): السيدة الرئيسة، نشعر بأننا مضطرون إلى الإعراب في البداية عن قلقنا إزاء عدم توفر الشفافية في إعداد قائمة المتكلمين لهذه المناقشة المفتوحة. ويوجد لدى وفد كوبا دليل على أن بعض الوفود التي تكلمت من قبل قدمت طلبها الرسمي لإدراجها في قائمة المتكلمين بعد أن فعلت كوبا ذلك، في ١٣ نيسان/أبريل الماضي باسم حركة عدم الانحياز، التي يبلغ عدد أعضائها ١١٨ بلدا. ونرى أن هذا مثال آخر على عدم توفر الشفافية الذي تتسم به أعمال مجلس الأمن، والحاجة إلى إجراء إصلاح عاجل وعميق لهذا المجلس، بما في ذلك إصلاح أساليب عمله.

وأتشرف، بصفتي رئيسة لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، وباسم جميع الدول الأعضاء فيه، أن أعرب عن موقف الحركة إزاء قرار المجلس بعقد مناقشة مفتوحة عن الصلة بين الطاقة، والأمن، والمناخ.

وأعربت الحركة عن موقفها من هذه المسألة في رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، ورئيسة الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام. وعممت تلك الرسالة بوصفها وثيقة رسمية لمجلس الأمن تحت الرمز S/2007/203.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مرة أخرى ضرورة أن تحترم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تمام الاحترام وظائف وسلطات كل من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتعلقة بالجمعية العامة، وأن تحافظ على التوازن بين هذه الأجهزة في إطار وظائف وسلطات كل منها بموجب الميثاق.

وتكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن قلقها بشأن استمرار وزيادة تعدي مجلس الأمن على وظائف وسلطات الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغيرهما من الأجهزة، عن طريق نظره في مسائل تقع عادة ضمن اختصاص تلك الهيئات.

وتلاحظ حركة عدم الانحياز أيضا أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هي المحفل المناسب للنظر

في الأخطار المرتبطة بمسألة تغير المناخ والإجراءات اللازمة لعلاجها، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في تلك الاتفاقية.

وتقضي المادة ٢٤ من الميثاق، التي تحدد وظائف وسلطات مجلس الأمن، بأن المسؤولية الرئيسية للمجلس هي صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن يتقيد مجلس الأمن تمام التقيد بجميع أحكام الميثاق، فضلا عن جميع قرارات الجمعية العامة التي توضح صلة الجمعية العامة بالمجلس وبالأجهزة الرئيسية الأخرى.

وفي الختام، تود الحركة أن تؤكد على أن التعاون والتنسيق الوثيقين بين جميع الأجهزة الرئيسية أمر لا غنى عنه لتمكين الأمم المتحدة من مواصلة أهميتها وقدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات الحالية والجديدة والبازغة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل سنغافورة.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عما هو بديهي. ثمة شيء من عدم الراحة بشأن مقر وطبيعة مناقشة اليوم. ولكني أود أيضا أن أذكر ما هو بديهي بالمثل للجميع باستثناء من يرفضون رؤية الواقع. إن تغير المناخ هو التحدي البيئي العالمي الرئيسي. وثمة اتفاق عام بين العلماء على أن الزيادة في تركز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي تتسبب بالاحترار العالمي. ونشهد الآن ارتفاع مستويات البحار والظواهر الجوية المتطرفة. ونشهد أيضا انقراض بعض الأنواع الحية. وهذه الآثار عالمية ويمكن أن تصبح مدمرة مع ازدياد شدتها.

وستكون البلدان النامية أشد البلدان تضررا بسبب ندرة مواردها. ويتعرض بقاء بعض البلدان ذاته إلى الخطر. فعلى سبيل المثال، قد تختفي دول جزرية كاملة نتيجة لارتفاع مستويات البحار. وليس الفقراء وحدهم هم الذين سيعانون. فإذا أدى تغير المناخ إلى تردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، سيضطر الملايين من الناس إلى التماس الملجأ في البلدان المتقدمة النمو. وحتى الفقر والاضطراب الاجتماعي الاقتصادي يكتسيان بطابع عالمي في هذه الأيام. وأعتقد أن هناك توافقا واسعا في الآراء على وجوب اتخاذ إجراءات معينة لوقف ما نحن مسؤولون عنه. فلا يمكن معالجة الكثير من المشاكل الناجمة عن تغير المناخ إلا إذا عملنا معا.

ولنستعرض اختلافاتنا الإجرائية في ضوء تلك الخلفية. وقد تكون هناك، بداهة، صلة بين التردي البيئي الناتج عن تغير المناخ وزيادة الصراع على الموارد المحدودة التي تزداد ندرة. ولقد كانت الأرض والمياه والغذاء والمعادن في أحيان كثيرة متغيرات في تلك المعادلة المعقدة التي تؤدي إلى الصراع. ومن الصعب جدا إجراء تحديد كمي دقيق لدور كل من هذه المتغيرات في ذلك الصدد. فما برح الناس يدرسون الصراعات منذ قرون بدون التوصل إلى صيغة تتسم بالكمال للتنبؤ بها. لكن على الرغم من أنه ينبغي لنا أن نسلم بتعقد هذه المسألة، ينبغي ألا تضيع عن بالنا الفكرة البسيطة القائلة إن الناس كثيرا ما يتصارعون على الأشياء الملموسة.

وفي حين أنه قد يكون من العسير إجراء تحديد كمي للصلة بين تغير المناخ والسلم والأمن الدوليين، ينبغي ألا يكون هناك شك في أن تغير المناخ يشكل تحديا عالميا مباشرا، له آثار متعددة عابرة للحدود. وستكون هناك آثار خطيرة فيما يتعلق بالسياسة، والاقتصاد الاجتماعي، والجغرافيا، والأمن، والأسلوب الأساسي الذي نتفاعل به مع الطبيعة ومع كل منا. وفي ضوء ذلك التعقد، هل يمكننا أن نقتصر بشكل واقعي على التوصل إلى محفل سليم واحد لمناقشة جميع جوانب هذه المشكلة؟ أم أنه ينبغي لنا أن نستخدم كل مواردنا في محاولة لفهم هذه المسألة وكل الفرص والمحافل لدراسة المشكلة من مختلف المناظير؟ وكل قطعة في هذا اللغز المحير يمكن أن تساعدنا في أن نرى الصورة

الأكبر. ونود أن نستعرض المناقشة المفتوحة المجراة اليوم في مجلس الأمن على ضوء ذلك. وستؤدي هذه المناقشات على أبسط تقدير، إلى المحافظة على التركيز الدولي على المشاكل المرتبطة بتغير المناخ.

ونحن لا نطالب بأن يضطلع مجلس الأمن بدور أساسي فيما يتعلق بتغير المناخ. بيد أنه لا يمكننا أن ننكر على مجلس الأمن أن يضطلع بدور ما، لأنه يبدو جليا للجميع، باستثناء من يتعمدون العمى، إن تغير المناخ لا بد أن يكون له أثر، إن لم يكن الآن ففي نهاية المطاف، على السلم والأمن الدوليين. وليس المجلس إلا عاملا فاعلا واحدا في المناقشة الأعم بشأن هذه المسألة. وليس المجلس، بطبيعة الحال، هو العامل الفاعل الوحيد أو الرئيسي، فمن الواضح أن الجمعية العامة بما لها من عضوية وولاية أوسع، هيئة أخرى يجب أن تناقش هذه المسألة. وللجمعية العامة آليات قائمة بالفعل لتناول ذلك. وهناك أيضا محافل أخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المتوقع أن تضطلع الدورة الخامسة عشرة القادمة للجنة التنمية المستدامة بدور أساسي في مناقشة مسألة تغير المناخ. ويجب أن تواصل تلك المحافل جميعها معالجة هذه المسألة وما لها من آثار بيئية واجتماعية واقتصادية على العالم، ولا سيما في أشد البلدان تعرضا للخطر.

دعونا، بعد هذه المناقشة المفتوحة، ألا ننحي جانبا هذه المسألة. ويجب أن ننظر إلى هذه المناقشة على أنها خطوة صغيرة واحدة في مسيرة أطول. وينبغي للجمعية العامة، نظرا لجسامة المشكلة وإلحاحيتها، أن تنظر في عقد اجتماع رفيع المستوى أو دورة استثنائية مكرسة لمسألة تغير المناخ. ولا طائل من وراء الجلوس والشكوى من أن مجلس الأمن يتعدى على المجالات التي ينبغي أن تتولى الجمعية العامة معالجتها. وينبغي أن تنهض الجمعية العامة لمواجهة التحدي وأن تفعل شيئا إزاء هذه المسألة العالمية. ويمكن أن يعطي عقد اجتماع رفيع المستوى أو دورة استثنائية للجمعية العامة زخما إضافيا لاجتماع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي سيعقد في بالي في نهاية هذا العام. وفي نهاية المطاف، تتوقف المعالجة الحاسمة لمسألة تغير المناخ على توفر الإرادة السياسية – الإرادة السياسية للتوقيع على المعاهدات والبروتوكولات ذات الصلة، والإرادة السياسية للتوصل إلى حلول توفيقية، والإرادة السياسية لتقديم تضحيات على الأجل الأطول.

ونحن نعرف الآن أن ما فعلناه في القرن الماضي ترتبت عليه أضرار كبيرة ببيئتنا وبالعالم. ونعلم أيضا أننا إذا لم نتخذ تدابير عاجلة لتصحيح هذه المسائل، فستزداد الحالة سوءا تدريجيا في العقود القادمة. وكل رحلة طويلة تبدأ بخطوة أولى، ونأمل أن تلهمنا المناقشة المفتوحة التي نجريها اليوم باتخاذ الخطوة التالية لمعالجة هذه المسألة العالمية في إطار أوسع يشارك فيه كل أعضاء الأمم المتحدة. وقال جيمس فريمان كلارك يوما إن رجل السياسة يفكر في الانتخابات القادمة، ورجل الدولة يفكر في الجيل القادم. ولنكن جميعا رجال دولة – ولنحاول أن ننحي جانبا اختلافاتنا، وأن نعالج هذه المسألة. وستكون هذه هي تركتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ليختنشتاين.

السيد فينا فيسير (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نحن ممتنون لكم شخصيا ولوفدكم لاتخاذ هذه المبادرة، ولإعداد مذكرة جد مفيدة لتوفير التوجيه لهذه المناقشة. لقد تعرض مفهوم السلم والأمن الدوليين، كما ينص عليه الميثاق، إلى تفسير متزايد الاتساع على امتداد السنوات القليلة الماضية، وتشكل مناقشة اليوم خطوة أخرى في هذا التطور.

ونتفق مع الذين أشاروا إلى صلاحية الهيئات الأخرى في المجال قيد المناقشة اليوم، وخاصة لجنة التنمية المستدامة،

والجمعية العامة بطبيعة الحال. وفي الوقت ذاته، تنطوي مسألتا تغير المناخ والطاقة بالتأكيد على احتمال تهديد السلام والأمن الدوليين. وهذه المناقشة لذلك طريقة مناسبة لتناول خطر يحتمل حدوثه في المستقبل وطريقة جيدة يعتمد بها المجلس نُهجا وقائية حيثما أمكن.

ومن الواضح تماما أن المسائل البيئية تستتبع بالفعل في كثير من الحالات آثارا قوية على الأقل على الأوضاع التي تشكل تهديدا للسلام والأمن. فهناك عدة صراعات دائرة حاليا مدفوعة بندرة الموارد المائية على سبيل المثال، بين عوامل أخرى، وتدل جميع الأرقام المتاحة على أن هذه المسألة بالذات سوف تتفاقم بشكل ملحوظ في المستقبل القريب، لأن سبل الحصول على المياه النظيفة سوف تتناقص بدرجة كبيرة على الصعيد العالمي على مدى السنوات القليلة المقبلة. ومن المسائل الأخرى التشريد الجماعي والهجرة بسبب الأوضاع البيئية غير المواتية وأزمات الأغذية وانعدام الأراضي الصالحة للزراعة.

ويبدو أن كل الأخطار القائمة والمحتمل حدوثها بسبب الأضرار البيئية تجتمع في الخطر الأكبر الذي يشكله تغير المناخ. ورغم التسليم بهذا الخطر منذ فترة من الزمن، فإن الاستجابة الدولية الجماعية مع ذلك لم تكن سريعة للغاية وكانت بعيدة عن القدر الكافي. ونرحب بقوة بالتزام الأمين العام الشخصي بأن يجعل مسألة تغير المناخ إحدى أولوياته، كما نرحب بالجهود الحالية المبذولة للتصدي لهذا الخطر على نحو أكثر فعالية فيما بعد العام ٢٠١٢ وبما يتجاوز بروتوكول مونتريال. فلا تكاد توجد مسألة يعد اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف بشأنها مطلوبا بشكل واضح، بل لا غنى عنه، أكثر من تلك المسألة.

ولن يكون هذا المجلس بالطبع هو الذي يتخذ القرار بشأن الاستجابة الجماعية لتغير المناخ. غير أن المجلس، بوصفه أكثر هيئات الأمم المتحدة مكانة، يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا سواء بتعزيز الفهم الكامل لطبيعة هذا الخطر أو بالتصدي لبعض من عناصره بشكل خاص وفي إطار الحالات التي تهدد السلام والأمن.

وندرك أن هذه الجلسة لن تتمخض عن نتائج رسمية. فهذا يتمشى مع طابع هذه المناقشة، التي يتمثل هدفها الرئيسي في إذكاء الوعي وتعزيز الفهم المشترك للمخاطر التي نواجهها. ورغم ذلك، نرجو أن تؤثر هذه المناقشة تأثيرا إيجابيا على الكيفية التي يدير بها المجلس أعماله في المستقبل. فيجب أن يأخذ المجلس بعين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة لدى اتخاذه لقراراته وصياغته الردود على الحالات التي تتهدد السلام والأمن الدوليين. وقد أهملت العوامل البيئية إهمالا واضحا في الماضي، حتى في الحالات التي كانت صلتها بهما واضحة تماما. وهناك مجال واسع للتحسين في هذا الصدد. ولكي يفعل المجلس ذلك، بإمكانه أن يلجأ بشكل متزايد إلى الدراية الفنية المتاحة لدى منظومة الأمم المتحدة، ولكن ليس بالضرورة المتاحة في أجزاء الأمانة التي تقدم خدماتها تقليديا لمجلس الأمن، فيما يتصل بهذه الشؤون. ويمكن أن تساعد الإحاطات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المختصة المجلس مساعدة كبيرة في جهوده للخروج بقرارات أكثر استنارة. كما يمكن أن ينظر المجلس في إنشاء كيان خاص يقدم هذه الدراية أو أن يكتفي بإدراجها ضمن قدرته في مجال منع نشوب الصراعات.

وفي هذا السياق، نرحب بما أبداه الأمين العام صباح اليوم من التزام واستعداد، كما نرحب بالمقترحات التي طرحها، بين جملة وفود أخرى، وفد النرويج هذا الصباح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوليفيا.

السيدة تيريساس أونتيفيروس (بوليفيا) (تكلمت بالإسبانية): يود وفدي أن يعرب عن ارتياحه لرؤيتكم يا سيدي تترأسون هذه المناقشة الاستكشافية عن العلاقة بين الطاقة والأمن والمناخ، التي بشأنها، كما يعترف مقترحوها ”على هيئات الأمم المتحدة الأخرى ... أن تتابع جوانب تغير المناخ الأخرى التي لا تندرج ضمن ولاية مجلس الأمن “ (*S/2007/186*، الفقرة ٣).

وتعرب بوليفيا عن تأييدها للبيانين اللذين أُدلي بهما عن مجموعة الـ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز.

وقد استحدث تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ فكرة الأمن البشري، وربما كان ذلك بهدف تجاوز مفهوم الأمن الوطني إلى اعتماد رؤية أوسع للأمن من منظور حياة الأفراد.

وما زالت شواغل الأمن الوطني حاليا تهيمن على جداول الأعمال الدولية، في حين لا تزال الصراعات العنيفة والتهديدات الإرهابية والخطر المتمثل في أسلحة الدمار الشامل وعدم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير القانونية واستعمالها تشكل بالتأكيد تحديات كبرى لأمننا الجماعي.

ونعلم أن السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان مرتبطة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض وأن أزمة المياه الخطيرة قد أصبحت، في هذا القرن، من العوامل المحتمل دخولها في الصراعات الوطنية والدولية، مما يقتضي استجابة عاجلة ومنسقة من جانب المجتمع الدولي. فتغير المناخ يحول طبيعة انعدام الأمن المائي، والاحترار العالمي قد بدأ يغير الأنماط الهيدرولوجية التي تحدد مدى توافر المياه المحدود بالفعل.

وقد توقف تغير المناخ عن أن يشكل تهديدا في المستقبل بل يمكن الشعور به بشكل أقوى وأوضح من أي وقت مضى في كثير من البلدان النامية، حيث يحدث تأثيرا يؤدي لتفاقم تقلص المنجزات الإنمائية البشرية. وتغطي مناسيب المياه الدولية نصف الكوكب تقريبا. ويقع أكثر من ٣٠ بلدا بالكامل في مناطق أحواض المياه العابرة للحدود. وتقع نحو ١٤٥ دولة، يقيم فيها ٩٠ في المائة من سكان العالم، في أحواض مشتركة. والقارة الأفريقية أوضح مثال على حقائق التكافل الذي يسببه الماء.

وتوجِد النظم المائية العابرة للحدود روابط بين الدول بتهيئتها أوضاعا ملائمة لتجميع الموارد البيئية، التي تؤثر في فرص العيش واحتمالات الصراع أو التعاون. وتترتب على الأثر الإيكولوجي لاستخراج المياه دون تنظيم من باطن الأرض أو من مستودعات المياه الجوفية مشاكل وتحديات إضافية فيما يتعلق بالعلاقات السياسية بين الدول.

ومما لا يمكن إنكاره أن إدارة المياه العابرة للحدود، بما فيها المياه المالحة، تكتسب بالنسبة لعدد كبير جدا من البلدان النامية أهمية متزايدة في علاقاتها الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وكلما زاد التنافس المطرد على المياه، كلما ترتبت عليه عواقب لتنمية تلك البلدان واندماجها الفعلي في تيارات التقدم.

واليوم لا ينطوي الحرمان من الحق في المياه النقية فقط على احتمال حدوث تدمير مماثل أو أكبر مما ينشأ عن الصراع المسلح، بل إنه يمحو الإمكانيات البشرية على نطاق هائل. ووفقا للتقارير التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، يموت طفل في كل ١٥ ثانية وذلك إلى حد كبير بسبب الافتقار إلى سبل الحصول على المياه النظيفة وبسبب الصرف الصحي الأساسي المتدني. ومما يؤدي لتفاقم الحالة النمو السكاني والتنمية الصناعية والزيادة الضخمة في الاحتياجات الزراعية. وقد أعرب رؤساء الدول والحكومات في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ عن إدراكهم ”أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان

مسائل مترابطة ويعزز بعضها البعض'' (قرار الجمعية لعامة ٦٠/١، الفقرة ٩).

ويجب أن نشير أيضا إلى أن الماء، كالهواء، عنصر ضروري للحياة، فضلا عن أهميته للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنه بالغ الأهمية لتحقيق ثلاثة من الأهداف الإنمائية للألفية على الأقل، نظرا لأنه لا غنى عنه للزراعة وإعداد الطعام، وهما عاملان حاسمان في القضاء على الجوع والفقر، ولخفض معدلات وفاة الأطفال الرضع وتحسين صحة الأمهات. وكثير من المجتمعات المحلية والمناطق في المناطق الريفية، حيث تتفاقم المشكلة بسبب التغيرات الموسمية، تظل بدون ماء لفترات طويلة من الوقت، مما يقتضي منها اللجوء إلى مصادر سوقية غير مأمونة. وفي التسعينات، لقيت الخصخصة تفضيلا واسع النطاق باعتبارها بديلا للإمداد العام. والتجارب في هذا الصدد مختلطة، بما فيها ''حروب المياه'' التي برهنت على أن توفير المياه عن طريق القطاع الخاص ليس صيغة سحرية.

وأعلنت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ''إن حق الإنسان في المياه يمنح كل فرد الحق في كمية من المياه كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الحصول عليها من الناحية المادية وميسورة التكلفة لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية'' (E/2003/22، المرفق الرابع، الفقرة ٢). ذلك هو أساس أمن المياه وهو يحدد المعالم لذلك الحق الإنساني – وهو حق لا يتمتع به ١,١ بليون شخص تقريبا. ولا بد من معالجة تلك الحالة، لأن المياه النقية تمثّل حقا إنسانيا لا يمكن حرمان أي شخص منه. وهو شرط أساسي للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى على النحو الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة.

لقد بقيت سبعة أعوام قبل عام ٢٠١٥ – الموعد النهائي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية – غير أن الاستجابة الدولية للتهديد لأمن المياه الذي يمثّله تغير المناخ ما زالت غير كافية. وركّزت الجهود المتعددة الأطراف على تخفيف آثار تغير المناخ في المستقبل، وفي ذلك الوقت ربما يكون قد فات الأوان بالفعل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة الرأس الأخضر.

السيدة ليما دا فيغا (الرأس الأخضر) (تكلمت بالانكليزية): إن النتائج الأخيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ كانت في منتهى الإيضاح للمخاطر والتحديات الماثلة التي تواجه استدامة الجهود الإنمائية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية وبقاء البشرية ذاته.

وفي الواقع، إذا أخفق المجتمع الدولي في التعامل بجدية وبشعور بالإلحاح مع مسائل الطاقة وتغير المناخ، فإن تلك التحديات يمكن، في الأجل الطويل، أن تشكل تهديدات محتملة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي العالمي، ومن ثم للأمن العالمي.

وبالرغم من أن الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا تسهم بأقل قدر في تلوث الهواء والجو وتغير المناخ، فإنها تمثّل أكثر الدول المعرّضة لخطر تغير المناخ وآثاره السلبية. ونظرا لسرعة الخطى التي تحدث بها تلك الظواهر، فإن إمكانية عدم الرجعة في العملية قد لا يمكن تفاديها بالنسبة لبعض تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه خطرا حقيقيا يهدد باختفائها من الخريطة.

كما أن الأمر المعلوم جيدا هو التأثير في المستقبل على التنمية في أفريقيا، وهي قارة معترف بأن لديها احتياجات خاصة وتصارع التحديات الأمنية. والرأس الأخضر تتضرر ضررا شديدا بالجفاف وتدهور الأرض، فضلا عن ظاهرة تغير المناخ التي تؤثر عموما على الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل

ارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة ملوحة المياه الجوفية والتربة. ونظراً لأن الرأس الأخضر ذات أصل بركاني، فإنها معرّضة أيضا للكوارث الطبيعية المحتملة. وتعويلها الشديد على واردات الوقود الأحفوري لاحتياجاتها الإنمائية يزيد تعرُّضها للصدمات الخارجية.

وإزاء تلك الخلفية يعتبر وفد الرأس الأخضر أن نفس الأسس التي حشدت الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في ريو وجوهانسبرغ ومونتريال وكيوتو ينبغي أن تدفع إلى المزيد من العمل المشترك الفعال والمتماسك والطموح من أجل وقف استنزاف الموارد الطبيعية وتدمير توازن النظم الإيكولوجية.

وعلى المجتمع الدولي أن يبني على الزخم الذي أنشأته المناسبات الدولية الأخيرة بشأن تغير المناخ وعليه أن يتصرف بسرعة. كما نعتقد أنه ينبغي إيلاء تركيز على تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا بشأن التنمية المستدامة.

وتحضيراً للدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، قدّم الأمين العام مؤخراً للدول الأعضاء تقارير واقتراحات شاملة بغية التعجيل بتنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها بشأن مجموعة من المسائل المتصلة بالطاقة من أجل التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الجو وتغير المناخ. كما أن نتائج اجتماع باريس لمواطني الأرض تقدم نهجا واقتراحات مثيرة للاهتمام وابتكارية، وهي جديرة بالتحليل المتأني. ونرى أن الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة ينبغي أن تنطلق من جميع تلك العناصر لعقد دورة استشرافية وعملية المنحى.

ونظراً لأن المناقشة الحالية تُعقد قبل تلك الدورة ودورة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، المقرر عقدها في بالي في كانون الأول/ديسمبر المقبل، فإننا نأمل أن تسهم المناقشة بفعالية في حفز إرادة سياسية قوية وفي تهيئة بيئة دولية مواتية لإقامة شراكة حقيقية في تنفيذ العملية، على أساس المسؤوليات المشتركة ولكنها متباينة.

ولا بد أن تتسق تلك الشراكة مع القرار الذي اتخذه قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالعمل بقوة في التصدي لجميع التحديات المتصلة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتغير المناخ، والطاقة وآثارها الأمنية. وتلك الشراكة وحدها هي التي يمكنها أن تضمن الحد من أسباب تغير المناخ وآثاره وتعزيز التكيف ومكافحة تلوث الهواء وتحسين إمكانية الحصول على الطاقة وتعزيز كفاءة الطاقة والتكنولوجيا السلمية والفعالة التكلفة، وفي نهاية المطاف، عكس الاتجاهات السلبية التي تؤثر على الجهود الإنمائية.

وينبغي أن تهدف الشراكة العالمية إلى تطوير ونشر تكنولوجيا الطاقة المتجددة وزيادة نصيب مصادر الطاقة المتجددة في تعدد مصادر الطاقة، من خلال زيادة رئيسية في الاستثمارات. كما ينبغي أن تركِّز الشراكة على الإدماج الواسع لتدابير التخفيف والتكيف في الاستراتيجيات الوطنية في برامج تقديم المساعدة الإنمائية.

ويرى وفد الرأس الأخضر أيضا أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تمتثل امتثالا كاملا للاتفاقيات الدولية بشأن التنمية المستدامة، وخاصة جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، وخطة عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

وعلى البلدان التي تسهم بأكثر انبعاثات لغازات الدفيئة أن تراجع بدقة سياساتها وفقا لبرتوكول كيوتو. كما نناشد البلدان التي لم تنضم بعد إلى البروتوكول أن تفعل ذلك. وإضافة إلى ذلك، ينبغي السعي للتوصل إلى اتفاق

بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن فترة التزام واسعة وطموحة لما بعد عام ٢٠١٢.

وفي الختام، أود أن أعرب عن التقدير لمجلس الأمن ولكم، سيدي الرئيس، على الفرصة التي أتيحت لوفد الرأس الأخضر للمشاركة في هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا.

السيد ويسليدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): ترحب كوستا ريكا بالفرصة التي تتيحها هذه المناقشة المفتوحة للتعليق بشأن إحدى أكثر المسائل إلحاحا في وقتنا. وأود أولا أن أعلن تأييدي للبيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومع ذلك، ترى كوستاريكا أنه، خلاف مسألة التعدي المتزايد والمتكرر لمجلس الأمن على مسؤوليات الأجهزة الأخرى، يمكن، وفي الواقع، ينبغي، لمواضيع هذه المناقشة أن تعالج من منظورات مختلفة. وفي نهاية المطاف، فإن الهدف الرئيسي للمنظمة هو صون السلام والأمن الدوليين، وعلى جميع أجهزتها أن تسهم، في نطاق الولايات المسندة إليها، في تحقيق ذلك الغرض.

ونرى أنه لا توجد حاجة إلى المزيد من الحجج لإثبات الصلة التي لا يمكن التنازع فيها والقائمة بين الطاقة والمناخ من ناحية، والأمن الإنساني والمحافظة على النظم الايكولوجية التي تبقي وجودنا، من الناحية الأخرى. ولا يلزمنا إلا أن نفكر في غمر الفيضان للأراضي المنخفضة والاحتمال الحقيقي لاختفاء الدول الجزرية والتشريد الإجباري لعدة ملايين من الأشخاص والتسبب في نشوب الصراعات جراء تدهور النظم الحيوية الفيزيائية.

وأود الآن أن أتكلم بوصفي من مواطني أمريكا الوسطى لوصف مدى معاناتنا بالفعل من آثار تغير المناخ ومدى رغبتنا في الإسهام في مساعينا المشتركة. ولقد ظل سكان أمريكا الوسطى يعانون بشكل متزايد خلال الأعوام الأخيرة جراء التغيرات في أنماط الجو وتزايد تواتر وقوة الأعاصير والفيضانات. وعاما بعد عام، ظلت تلك الظواهر تسفر عن خسائر متزايدة في الأرواح والبنية التحتية، فضلا عن تأثيرها على قدرة اقتصاداتنا على المنافسة. وتغير المناخ يعرض للخطر أمننا الغذائي، ويهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لبلداننا وينشئ المزيد من العقبات أمام التنمية البشرية لسكاننا. وهو نذير شؤم بكوارث أخرى أعظم مقبلة.

وفي بلداننا، فإن الزيادة في شدة الحوادث المناخية القاسية وتكرارها تقلل كذلك من الموارد المائية ولها أثر على توفر الموارد المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية.

إن استراتيجيتنا الوطنية للتعامل مع تغير المناخ تقوم على مبدأ أخلاقي ذي مسؤولية داخلية وخارجية. فمن الناحية الخارجية، تشارك كوستاريكا في هذا النقاش بهدف أن تكون الرائدة في وضع مجموعة من السياسات تتعلق بالبيئة والتنمية والأمن. وينبغي لهذه السياسات أن تقوم على المبادئ المشتركة للتنمية المستدامة والتعاون الدولي والتضامن والمشاطرة لكنها مسؤوليات متباينة، تم أخذ جميعها بعين الاعتبار في إعلان ريو الخاص بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢. ويجب علينا أن نوحد جميع جهودنا كي نقوم بالأعمال العالمية اللازمة.

وعلى المستوى الداخلي، وإلى جانب هذه السياسات التي ندعمها بصورة جماعية، حددت كوستاريكا هدفا لنفسها بأن تكون أول بلد نام يقوم بتطوير معيار محايد للكربون. وذلك يعني الوصول إلى حالة يمكن أن يتم التعويض فيها تماما عن إنتاج غازات الدفيئة بالأعمال التعويضية المستدامة.

ويدعو بلدي إلى عقد دورة رفيعة المستوى في بداية دورة الجمعية العامة القادمة كي نجري مناقشة مفتوحة

للمشاركة وشاملة بشأن مسائل تغير المناخ والطاقة في جميع جوانبها.

هذا كفاح قوامه التضحيات والالتزامات الصارمة والأعمال المستدامة. وهو ليس كفاحا ضد أي أحد؛ بل هو كفاح ضد الوقت ومن أجل منفعة البشرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيادة الرئيس، بادئ ذي بدء، أن أنوه بقيادتكم للمجلس خلال شهر نيسان/أبريل هذا لعقدكم هذه المناقشة الهامة. إن إسرائيل تؤمن بأن القضايا المتعلقة بالطاقة والأمن والمناخ مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا وهي حيوية لتعزيز واستدامة السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

إن الطاقة تقوم بدور خطير في مجتمعنا. والطاقة الكافية والرخيصة ما زالت دائما أمرا رئيسيا في التنمية الاقتصادية. فمن ناحية تاريخية، الوصول إلى موارد الطاقة أتاح التحول من الاقتصادات الزراعية إلى الصناعة الحديثة والاقتصادات القائمة على الخدمات. لكن الطاقة ليست مجرد أمر هام لتحقيق الأهداف الإنمائية. إنها ضرورية من أجل الحياة الأساسية والمحترمة.

غير أنه في الوقت نفسه، تؤثر الطاقة بصورة سلبية على المناخ. فالمناطق الهشة في جميع أنحاء العالم هي حتى أكثر تعرضا لهذه المسائل. إن الحكومات والأطراف الأخرى يمكنها استعمال الأدوات التي في حوزتها لصالح البشرية، مع أنه يمكن سوء استعمال هذه الأدوات. فلا شكّ في أن أمن هذه المناطق يتعلق مباشرة، من بين أمور أخرى، بسلع موارد الطاقة وتوفرها. ولقد أظهر التاريخ أن المنافسة بين الدول الباحثة عن تلبية احتياجاتها من الطاقة يمكن أن تشعل الصراع، لا سيما في المناطق حيث التوترات موجودة أصلا.

ليس ندرة النفط والغاز والموارد التقليدية الأخرى للطاقة يمكنها أن تسبب الصراع فحسب. بل إن الوصول إلى المياه والغذاء والتربة الخصبة وتحركات السكان والنزاعات الحدودية يجب أخذها بعين الاعتبار أيضا. وفضلا عن ذلك، وكما تظهر الأبحاث العلمية الأخيرة، هذه العوامل معقدة ويزيدها تغير المناخ تعقيدا.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتعاون في مجال الأبحاث وتنمية موارد الطاقة المتجددة والبديلة من أجل تحسين أوضاع جميع المجتمعات. وسوف تمكننا الجهود المبذولة لتخفيف وطأة تغير المناخ والتكيف معه من العمل معا متآزرين لتعزيز الممارسات المستدامة. وفي هذا الصدد، تتطلع إسرائيل إلى الدورة الخامسة عشرة القادمة للجنة التنمية المستدامة والمحافل المستقبلية التي تتعامل مع التنمية المستدامة والمناخ والمسائل الأخرى ذات الصلة.

وفضلا عن ذلك، أظهرت إسرائيل دائما قدرة على التعاون فيما يتعلق بالموارد، لا سيما تلك الشحيحة منها في منطقتنا. ولمجرد ذكر مثال واحد، حددت اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن في عام ١٩٩٤ شروطا للتعاون في استعمال المياه والمواد الأخرى في حوض نهر الأردن. وكانت المياه، للعديد من السنوات، تعتبر مصدرا للتوتر والصراع. لكن كما أظهرنا، يمكن أن تكون المياه أيضا مصدرا للوئام والسلام.

وكجزء من الجهود العالمية المبذولة لمواجهة التحديات التي أشرت إليها لتوي، تقوم إسرائيل بأبحاث واسعة وبرامج إنمائية وتطوير تكنولوجيات مناسبة. ونظرا للطبيعة التشاطرية لحالات موارد الطاقة والتحديات البيئية في منطقتنا، تخطط إسرائيل للمزيد من البرامج التعاونية وتشارك في محطة إقليمية لتحلية المياه وفي مشروع لمكافحة التصحر وتعزز زراعة الغابات. وإسرائيل ملتزمة بالعمل مع شركاء إقليميين ودوليين لمواجهة هذه التحديات في المنطقة.

وتؤمن إسرائيل بأن بمعالجة مسائل المناخ والطاقة في المحافل المناسبة، تمكِّن المجتمع الدولي من الحد مما لهذه المسائل من آثار على السلم والأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماك كي (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن الوقت متأخر؛ وسوف أحاول أن أكون مقتضبا. ترحب كندا بهذه الفرصة لتتكلم في هذه المناقشة وتود أن تتقدم بالشكر إلى المملكة المتحدة على مبادرتها، التي نتج عنها هذه المناقشة بشأن الآثار الكبيرة جدا لتغير المناخ، الذي هو من أكبر الأخطار التي تواجه عالم اليوم.

إن علم تغير المناخ واضح. يجب علينا أن نركز اهتمامنا على الحلول لحماية نظم كوكبنا الإيكولوجية الهشة. فلقد بدأنا نشعر بآثار تغير المناخ – على توفر المياه والتنوع البيولوجي وإمدادات الغذاء والنظم الساحلية والمناطق المنخفضة، بما في ذلك كندا، حيث سبل الحياة التقليدية في الشمال تتعرض للخطر. والمجتمعات الفقيرة يمكن أن تكون عرضة للخطر بصورة خاصة، لا سيما تلك المتركزة منها في المناطق التي ترتفع فيها نسبة الخطر.

وهناك حاجة إلى بذل الجهود لدمج تغير المناخ بطريقة أفضل في استراتيجيات المجتمع الدولي الأمنية والإنسانية البعيدة المدى.

وسوف يقوم تقدم التكنولوجيا بدور هام في معالجة تغير المناخ وفي تحسين الطاقة والأمن العالمي. وسوف يكون من الضروري تطوير تكنولوجيات جديدة ونشر التكنولوجيات الجديدة والقديمة على السواء بشكل واسع. وهناك حاجة إلى الإسراع في بذل الجهود التعاونية بين الناس والقطاع الخاص وذلك لاستعمال التكنولوجيا المتقدمة.

إن الوقت للعمل هو الآن. وفي الأسابيع القادمة، سوف تقوم الحكومة الكندية بوضع أهداف قانونية لتطبيقها فيما يتعلق بانبعاثات غاز الدفيئة. وسوف تضع هذه الأهداف كندا على الطريق لتحقيق تخفيضات كبيرة في انبعاثات غاز الدفيئة. وكندا على أهبة الاستعداد أيضا للعمل على بناء نهج عالمي صادق لتحقيق تخفيضات كبيرة في انبعاثات غاز الدفيئة وذلك بالمشاركة التامة من جميع البلدان الرئيسية المسببة لانبعاثات هذه الغازات.

(تكلم بالفرنسية)

ويجب كذلك أن يكون هناك تعاون أكبر لدمج الجهود المبذولة من أجل التكيف مع تغير المناخ بصورة أكثر فعالية في السياسات الإنمائية الوطنية لأكثر الدول النامية ضعفا. ويجب دعم هذه الجهود أيضا بمساعدات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف أكثر فعالية. وبالعمل معا، يجب علينا تنفيذ استراتيجيات فعالة للتغلب على التحديات التي يجلبها تغير المناخ على التنمية المستدامة والصحة البشرية وصحة النظام الإيكولوجي إلى جانب الأمن.

وأخيرا، إن معالجة تغير المناخ هي كذلك مسألة قيادة عالمية جيدة، ولأنها كذلك تستحق منا الاهتمام والعمل المستدامين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل موريشيوس.

السيد صوبورن (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): إن موريشيوس، شأنها شأن بلدان عديدة أخرى، تنظر إلى تتغير المناخ باعتباره مشكلة عالمية خطيرة جدا تقتضي التزاما عالميا طويل الأمد وإجراءات جوهرية. ولقد نبَّهنا مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية في الوقت المناسب إزاء الواقع المظلم الذي ينتظرنا إذا لم نتخذ إجراءات ملموسة لمواجهة مشكلة الاحترار العالمي. والواقع إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية

المتعلقة بتغير المناخ تنص بوضوح على أن المستوى الحالي المرتفع لانبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي والطابع العالمي لتغير المناخ أمران يستدعيان التعاون العاجل فيما بين البلدان بطريقة فعالة، واستجابة دولية وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتنوعة. ومن المؤسف أن الإجراءات المتخذة حتى الآن لم تكن على مستوى المشكلة، وكانت النتيجة أننا نتزلق تدريجيا نحو منطقة الخطر إن لم نكن قد بلغناها بالفعل.

إن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينص بشكل بقاطع على أن تغير المناخ يشكل الآن ما يمكن أن يكون تهديدا للتنمية البشرية لا سابق له. والمؤسف أن أشد العواقب سوف تواجهها بلدان وشعوب لا تتحمل مسؤولية تذكر عن هذه المشكلة. فثمة أجزاء من أفريقيا دون الصحراء تواجه خسائر في المحاصيل تبلغ ٢٥ في المائة بفعل تغير المناخ وتغير أنماط حالة الطقس. وفي غضون ذلك، يعمل ذوبان الجليد المتسارع وتراجع هطول الأمطار على تهديد النظم الغذائية الرئيسية في جنوب آسيا.

وعقب الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي صدر مؤخرا، إلى جانب الدراسة التي قام به شتيرن بشأن استعراض اقتصادات تغير المناخ، لم يعد ممكنا بعد الآن الشك في أن الاحترار العالمي آخذ في التسارع وأن النشاط البشري يسهم إسهاما كبيرا في ذلك التسارع. والعواقب الناجمة عن ذلك التسارع، مثلما أوردته التقارير، ستكون لها آثار مدمرة. فالدول الجزرية الصغيرة النامية، رغم أنها تسهم إسهاما ضئيلا في انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، ستكون من بين البلدان التي ستواجه أبلغ الآثار الضارة لتغير المناخ.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية المنخفضة معرضة بدرجة كبيرة لتغير المناخ، إذ أنها تواجه أخطار ارتفاع منسوب مياه البحار والتآكل الساحلي الحاد. والمظاهر الفريدة للنظم البيئية الجزرية، بما في ذلك مصائد الأسماك والشعب المرجانية والمنغروف تواجه أيضا أخطارا متزايدة بفعل تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وتترتب على ذلك مضاعفات كبيرة بالنسبة لقطاعاتنا الاقتصادية، من قبيل السياحة والزراعة، فضلا عن الأمن الغذائي والتغذية. وإن تزايد المناطق المالحة والتغير في أنماط سقوط المطر يؤثران تأثيرا خطيرا على مواردنا من المياه العذبة وعلى الزراعة لدينا. والتكيف مع الهشاشة البيئية وتغير المناخ حيوي لبلداننا بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنفيذ التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

إن ذلك يقتضي زيادة المساعدة على الصعيدين التقني والمالي معا. وفي ذلك الصدد، نناشد المجتمع الدولي أن ينشىء صندوقا خاصا بالدول الجزرية الصغيرة النامية بغية تمكين التنمية وتنفيذ تدابير التكيف، على غرار الصندوق الخاص لأقل البلدان نموا في إطار المرفق البيئي العالمي. علاوة على ذلك، بغية تعزيز رصد التقلبات المناخية المصاحبة للاحترار العالمي وارتفاع منسوب مياه البحار، ثمة حاجة أيضا إلى إقامة نظم لمراقبة المناخ على الصعيد الإقليمي بغية مساعدة الدول الجزرية النامية.

وتود موريشيوس أن تبرز أهمية انخراط المجتمع الدولي في بناء شراكات تعنى بتطوير تكنولوجيات لمعالجة جوانب الضعف البيئي لدينا ونظمنا الإيكولوجية الهشة بطريقة متكاملة، وفي نقل التكنولوجيات النظيفة وبناء قدرات إدارية للتقليل من مستوى الضعف وتدبر الكوارث.

وتعتمد الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتمادا يكون كاملا على الوقود الأحفوري المستورد لمتطلباتها في مجال الطاقة والتنمية الاقتصادية. وتقديم المساعدة من البلدان المتقدمة النمو هام أيضا في استكشاف وتوسيع نطاق

استعمال الطاقة المتجددة بما فيها الوقود الأحيائي، وفي تيسير نقل التكنولوجيا النظيفة والفعالة بغرض خفض انبعاثات غازات الدفيئة، واستخدام الموارد الطبيعية لإنتاج الطاقة، وخفض التكاليف المرتفعة لاستيراد الوقود، وكفالة أمن الطاقة ووضع سياسة مستدامة متماسكة في مجال الطاقة.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد على التدابير الدولية لمكافحة مشكلة تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. والبلدان المتقدمة النمو، بسبب قدرتها على المبادرة بالعمل أولا، يجب أن تكون قائدة في مكافحة تغير المناخ. ولكن يتحتم أن تكون هناك مشاركة واسعة بين البلدان المتقدمة والنمو والبلدان النامية التي تنبعث منها كميات ضخمة من غازات الدفيئة، للدفع من أجل الابتكار في تطوير واستعمال التكنولوجيات ذات الإنتاج المنخفض من الكربون، ومواصلة استخدام الوسائل القائمة على أساس السوق وتدابير التكيف وتوسيع استخدامها.

ونحن بينما نقدر العمل الهائل الذي اضطلعت به مختلف المنظمات البيئية الدولية، نؤيد الرأي القائل بأن هناك حاجة إلى نهج أكثر تلاحما إذا أردنا أن نكون فعالين في مكافحة المشكلة المتصلة بتغير المناخ. وفي ذلك السياق، نرحب بنتائج مؤتمر باريس للإدارة البيئية العالمية الذي دعا إلى إنشاء منظمة للبيئة تابعة للأمم المتحدة. وأود أيضا أن أضيف أن الاجتماع الثالث والعشرين للمجلس الوزاري للجنة المحيط الهندي، الذي عقد في بورت لويس في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ برئاسة موريشيوس، ناقش أيضا منظمة الأمم المتحدة للبيئة المقترحة.

ختاما، أود أن أضيف أنه يتعين علينا جميعا أداء قسطنا العادل في خلق بيئة أنظف للأجيال التي لم تولد بعد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جزر القمر.

السيد عبود (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء، أن أشكركم باسم حكومتي، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، التي يتمثل هدفها الرئيسي في النظر في العلاقة بين الطاقة والأمن والمناخ. ونحن نجتمع هنا اليوم لمناقشة ودراسة التهديدات التي يسببها تغير المناخ وأثرها على الأمن، ولنعلن بتصميم عن التزام بلداننا بإيجاد حلول مجدية.

غير أننا جميعا نعلم مدى صعوبة الحصول على هذه الحلول، بالنظر إلى المشاكل التي تواجهها بعض بلداننا، بسبب وضعنا المتمثل في أننا من أقل البلدان نموا وأننا دول جزرية صغيرة نامية. ولكن يجب علينا أن نأتي سريعا بحلول دائمة، لأننا نتكلم عن إنقاذ الأجيال اللاحقة. ولكن يجب أن يقال إن الأجيال اللاحقة مهددة اليوم بالأثر السلبي للأنشطة البشرية على المناخ العالمي. والعواقب المتوقعة أصبحت مرئية بالفعل في العديد من المناطق، وخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. والأحداث المناخية التي كانت في العادة استثناء أو مقصورة على بعض المناطق انتشرت الآن في جميع أرجاء العالم. فموجات الجفاف، والأمطار الغزيرة للغاية، والفيضانات، والأعاصير، تحدث الآن على مستوى العالم، فينتج عنها ارتفاع مستوى سطح البحر، وانعدام المياه، والمجاعات، وفقدان الأرواح والخراب المادي. وهذا هو حظ الدول الأقل نموا والأضعف، مثل دولنا الجزرية الصغيرة.

وفي حالة جزر القمر يتضح هذا من تدمير المناطق الساحلية، حيث تجري أكثر من ٨٠ في المائة من أنشطتنا الاقتصادية والبشرية – كما هي الحالة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة الأخرى. وجزر القمر أخذت تشهد فعلا تحركات كبرى للسكان إلى مناطق تعتبر أكثر عرضة للخطر، وخاصة إلى جزيرة مايوت القمرية. وليسافر سكان جزر القمر في داخل بلدهم إلى مايوت من الجزر الثلاث الأخرى يعبرون البحر في ظل ظروف فوق التصور. والسبب في تحركات

السكان تلك هو فقدان الأراضي الزراعية، وتدهور التربة وتزايد الفقر في الريف. وعمليات نزوح السكان هذه إلى مناطق أخرى ستزداد إلى جانب ظاهرة تغير المناخ.

في مؤتمر قمة جوهانسبرغ لعام ٢٠٠٢، أوصلت مجموعة من الشباب رسالة تحذير ويأس إلى المجتمع الدولي عندما قالت ”تذكروا، إننا لا نستطيع أن نشتري كوكبا آخر“. إن بقاء كل واحد من بلداننا يعتمد على الحفاظ على مواردنا الطبيعية وعلى استخدامها أحسن استخدام.

إن جزر القمر لا تسبب انبعاثات غاز الدفيئة، بيد أن تغير المناخ يزيد من الصعوبات التي تواجهها التنمية المستدامة في بلدنا الهش أصلا. والتحدي الماثل أمام جزر القمر يكمن في أن تظل بمنأى عن غازات الدفيئة خاصة عن طريق تعزيز الطاقة الجديدة والمتجددة بغية تلبية احتياجات تنميتنا المستدامة في المستقبل. ونحن نؤيد تمام التأييد هدف خفض انبعاثات غاز الدفيئة.

وإننا نؤيد كذلك مبدأ أن يتوقع المرء ظواهر تغير المناخ والاستعداد لها. ومع ذلك، فإن جهودا كهذه تقتضي دعما تقنيا وماليا. والتكيف مع التأثيرات المحتملة لتغير المناخ مجال جديد حيث تظهر احتياجات ملحّة. ويتمثل تحدي التعاون الدولي في مساعدة البلدان الجزرية الصغيرة النامية على التصدي لتلك التحديات.

ويود بلدي أن يذكر بأن مسؤولية مجلس الأمن تكمن في صون السلم والأمن الدوليين، كما ينص عليه ميثاق منظمتنا العالمية. علاوة على ذلك، ثمة مسائل أخرى، بما فيها المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أناطها الميثاق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومسألتا الطاقة وتغير المناخ حيويتان للتنمية المستدامة. والمسؤوليات المتعلقة بمجال التنمية المستدامة تقع على عاتق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعلى هيئاتهما الفرعية، ولا سيما لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ تشمل تغير المناخ.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن أنه في الأيام المقبلة، سوف يصدّق برلمان بلدي على بروتوكول كيوتو.

لقد حان الوقت للعمل الآن. فلنعمل معا لجعل المجتمع الدولي يدرك ضعف الدول الجزرية الصغيرة التي تعاني أولا من النتائج السلبية لتغير المناخ. علينا أن نتعلم الدروس الصعبة لأن مستقبل كل واحد منا في خطر الآن.

(تكلم بالانكليزية)

في الختام، سأسرد نادرة. وصل أحد مسافري الدرجة الأولى إلى المطار متأخرا. ذهب إلى كشك المسافرين وقال، ”سيدي، طائرتي ستقلع بعد بضع دقائق“، نظر إليه الموظف وأجابه، ”سيدي، إن مسافري الدرجة الأولى والدرجة السياحية رحلوا معا على الطائرة نفسها“.

نحن كلنا مسافرون على الطائرة نفسها، أولئك من البلدان الغنية أو البلدان الفقيرة أو الدول الجزرية ينبغي ألا ينتظروا حتى الدقيقة الأخيرة للصعود إلى الطائرة. علينا أن نعمل الآن، وإلا فإن تلك الجزر الجميلة ستضمحل إلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وصلنا إلى نهاية القائمة. اسمحوا لي، بالنيابة عن وزيرتي، أن أشكر الجميع الذين تكلموا وشاركوا في هذه المناقشة. أعتقد أن ٥٥ مشاركا هو رقم قياسي لمناقشة من هذا النوع. وأرحب ترحيبا خاصا بالعدد الكبير من الأعضاء من خارج المجلس – وهم تحديدا ٤٠ عضوا – تكلموا في هذه المناقشة، والعديدون منهم أعضاء في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧.

على العموم، أعتقد أننا أبرزنا هذه المشكلة المعقدة والتحدي الذي يشكله تغير المناخ بالنسبة لنا جميعا، وضرورة أن نتصدى له بسبل وأمكنة مختلفة، والجوانب العديدة للمشكلة ومحاولة التخفيف من حدة الأخطار، لأنه عن طريق التخفيف من حدة الأخطار نصبح في غنى عن دور مجلس الأمن على ما نأمل.

لا شك في أننا نريد جميعا التفكير مليا بما ناقشناه وسمعناه اليوم. واسمحوا لي بأن أختتم كلامي بتوجيه جزيل الشكر إلى الجميع.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.